

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

منظمة غير حكومية لا تهدف للربح خاضعة للقانون رقم ٨٤ الصادر عام ٢٠١٢،
تأسست عام ١٩٨٩ للقيام بالدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية
والعلمية.

أوراق الشرق الأوسط

ساحة مفتوحة أمام جميع التيارات الفكرية ومختلف الآراء



العنوان: ١ شارع قصر النيل - القاهرة، الدور الثاني - تليفون: ٢٥٧٧٠٠٤١ - ٢٥٧٧٠٠٤٢
فاكس: ٢٥٧٧٠٠٦٣

ص.ب: ١٨ باب اللوق بالقاهرة - رقم بريدي: ١١٥١٣

Email: ncmes2010@yahoo.com

Website: <http://www.ncmes.org/>

المركز القومي
لدراسات الشرق الأوسط



رئيس مجلس الأمناء

سفير. د. محمد إبراهيم شاكر

نائب رئيس مجلس الأمناء

لواء. سامي الجرف

مدير المركز

لواء. أحمد الشربيني

كبير الباحثين

لواء. هشام صبري

مساعد رئيس المركز

د. طارق فهمي

هيئة التحرير

أ. مروة وحيد

أ. هاجر أبوزيد

أ. أحمد عدلي

أ. أحمد سمير

أ. حسين علي

أ. عدنان موسي

سكرتارية التحرير

أ. محمد عبد الرحيم

أوراق الشرق الأوسط
دورية متخصصة محكمة

المحتويات

الكلمة الافتتاحية.....

لواء/ أحمد الشريبي - ٥ -

بحوث ودراسات:

خلافة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية صراع محتمل أم تنسيق مسبق

أ/ مروة وحيد - ١٠ -

التداعيات المحتملة لبرامج صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط

أ/ أحمد سمير - ٢٠ -

تحولات المشهد العسكري في سوريا

أ/ أحمد عدلي - ٣٨ -

مرحلة ما بعد بوتفليقة. مستقبل السلطة في الجزائر

أ/ عدنان موسى - ٤٧ -

مستقبل العلاقات الأمريكية - التونسية (إدارة ترامب)

أ/ هاجر علي - ٥٨ -

التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي للتعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة

د. طارق فهيم - ٦٩ -

التواجد المغربي في شرق أفريقيا.. الأهداف والتحديات

أ/ حسين علي - ٨٣ -

- برنامج الشرق الأوسط في مراكز الأبحاث
خيارات الإدارة الأمريكية الجديدة للتعامل مع الأزمة السورية .
- ٩١ - إعداد: حسين علي
توقعات الفشل: تراجع الاقتصاد السياسي لتنظيم داعش
- ٩٩ - إعداد: أحمد سمير
مستقبل العلاقات الفلسطينية اللبنانية
- ١٠٤ - إعداد: د. طارق فهيم
توقع التمرد السني العراقي المقبل
- ١١٠ - إعداد: مروة وحيد
مقترح خطة استراتيجية لحدود إقليمية آمنة
- ١١٥ - إعداد: هاجر علي
دونالد ترامب وقضايا الشرق الأوسط
- ١٢٢ - إعداد: عدنان موسي

الكلمة الافتتاحية

الدواء/ أحمد الشربيني

مدير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

افتتاحية العدد

لواء/ أحمد الشربيني

يصدر المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط العدد (٧٣) من دورية "أوراق الشرق الأوسط" في ضوء مجموعة من التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة العربية والإقليم والعالم في ظل ترقب وصول رئيس جديد للولايات المتحدة سيعيد ترتيب الحسابات الأمريكية السياسية والاستراتيجية في أنماط وتفاعلات العلاقات مع الدول العربية وفي آسيا وفي النطاقين الأوروبي والأمريكي اللاتيني.

فعلى المستوى العربي والمشهد المغربي خاصة، عكست التطورات على الساحة الداخلية أزمة سياسية واضحة جراء عدم انتهاء رئيس الحكومة المكلف "عبد الإله بن كيران" من المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة الجديدة وفق نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حيث لم يتمكن من توفير الأغلبية البرلمانية الكافية لتشكيل حكومته (١٩٨ صوتاً على أقل تقدير) بسبب احتدام الخلافات بين القوى الحزبية والسياسية المتمسكة بشروطها للانضمام للحكومة المقبلة لاسيما حزبي الاستقلال، والتجمع الوطني للأحرار، مما دعا العاهل المغربي التدخل أكثر من مرة للضغط من أجل تسريع المشاورات، وستظل التخوفات السياسية قائمة من الذهاب لسيناريوهات إجراء انتخابات مبكرة أو تكليف قيادة توافقية أخرى من داخل حزب العدالة والتنمية لتشكيل الحكومة مازالت قائمة، أما التطورات على صعيد السياسة الخارجية فقد شهدت تقدماً ملحوظاً في ضوء سلسلة الزيارات الناجحة للعاهل المغربي لعدد من الدول الأفريقية في سبيل إعادة احياء الدور المغربي في أفريقيا عبر فتح المجال لشركات استثمارية تنموية هامة.

كما شهدت تونس العديد من التطورات، ففي الوقت الذي صعد فيه سقف التوقعات المتفائلة للأثار الإيجابية التي طرحتها نتائج المؤتمر الاستثماري الدولي الذي انعقد بتونس أواخر نوفمبر الماضي على المشهد التونسي، توالى مجموعة من التطورات المتلاحقة والمتزامنة التي أحدثت اختلالاً في تقييم مستقبل الوضع الأمني والسياسي بالبلاد، ويأتي في مقدمة تلك التطورات حالة الجدل المثارة تجاه

تبعات التلويح بعودة الإرهابيين التونسيين من مناطق القتال في سوريا والعراق وليبيا وغيرها والذي أكد استمرار تخوف القوى السياسية الحاكمة بتونس وعلى رأسها حركة النهضة الإسلامية، من خطورة الاقدام على تشريع قانون لاحتواء العائدين ومن ثم يحرص من خلال تحالفه مع حزب "نداء تونس" على التمهيد لقبول الفكرة مجتمعياً، بالإضافة الي احتمال حدوث تداعيات عملية الاغتيال التي طالت المهندس محمد الزواري في أحد محافظات الجنوب التونسي، وتورط فيها جهاز الموساد بدعوى أنه قيادي تنظيمي ومنتحي لكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس، وهو ما أثار نقاشاً حول أداء المؤسسات الرسمية وخاصة الأمنية، وواقع العلاقات التونسية - الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالحالة الجزائرية، شهدت الجزائر مؤخراً موجة تغييرات كبيرة على الصعيد السياسي والأمني، مما يعكس الجدل السياسي القائم بين مختلف الأطراف السياسية في الجزائر، حول صعوبة المرحلة الراهنة، وما يتعلق بها من ترتيبات لمرحلة ما بعد الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"، في ظل الحالة الصحية المتدهورة للرئيس، وتداعيات ذلك داخلياً وخارجياً، وإرهاصات التقارير المختلفة التي تشكك في قدرة "بوتفليقة" في إدارة شؤون البلاد.

وختاماً سيشهد "العالم العربي" جملة من التطورات المفصلية التي تدفع العالم العربي لإعادة ترتيب الأولويات وفقاً للتغيرات الإقليمية والدولية، ولعل إعلان انعقاد القمة العربية المقبلة في الأردن في مارس المقبل سوف يمثل فرصة مناسبة لبحث التحديات المطروحة.

وعلي صعيد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، مازال المشهد السياسي مجمداً علي مستوى المفاوضات المقترحة روسياً وفرنسياً ومصرياً وفي ظل استمرار حالة الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية وتحرك إسرائيل لفرض سياسة الأمر الواقع من خلال استكمال بناء ٧١٠٠ وحدة سكنية في القدس والتخطيط لتحقيق أغلبية سكانية في القدس الكبرى مع التعامل مع تبعات (قرار ٢٣٣٤) الصادر يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦ في مجلس الأمن، وفي ظل ترقب إسرائيل لأبعاد وتداعيات انعقاد مؤتمر باريس خلال الفترة المقبلة، إضافة لدخول روسيا علي خط الوساطة لعقد لقاء نتانياهو - محمود عباس في موسكو.

علي جانب آخر تخطط إسرائيل للتعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة بمنظور واقعي نفعي مباشر والسعي لتطوير برنامج المساعدات بالإضافة لإن انتظار قرار الإدارة الأمريكية بنقل السفارة إلى القدس وهو ما يمكن أن يثير إشكاليات عربية وإسلامية ودولية عديدة.

أما علي صعيد التطورات علي المشهد الإيراني، فتشهد السياسة الداخلية والإقليمية قدراً من التشابك والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بتدهور الأوضاع الصحية للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية أية الله علي خاميني خلال الفترة الماضية بما سيؤدي لتداعيات علي مستقبل إيران وسط حديث عن صراع علي السلطة في إيران، خاصة وأن أي تحول سيحدث سوف يأتي في أخطر وقت من تاريخ إيران الذي امتد علي طول ٣٥ سنة، بسبب ما يجري من تغيرات سياسية واجتماعية محلية غير مسبوقه من ناحية وبسبب الأحداث الإقليمية والدولية من ناحية أخرى، علاوة علي إعلان إيران عن إمكانية إقامة قواعد بحرية في سوريا واليمن، وكذا التأكيد علي ضرورة وجود أسطول بحري في بحر عمان، وأخر في المحيط الهندي بدعوي التواجد في البحار البعيدة والتصدي لأعمال القرصنة، ويعد هذا التوجه الإيراني الأخير بمثابة نقطه انطلاق للمشروع الإيراني التوسعي من أجل التمدد وفرض النفوذ على مختلف دول المنطقة، مما قد يؤدي الي دخول دولها في دائرة سباق جديد للتسلح، حيث سيسعى كل طرف لتعزيز قدراته العسكرية، مما يزيد من إنهاك اقتصاد دول المنطقة.

تتزامن تلك التطورات علي المستويين العربي والإقليمي مع بدء تولى الإدارة الأمريكية الجديدة، والتي لم تتضح أو تتأكد حتي الآن تفصيلات سياساتها سواء تجاه منطقه الشرق الأوسط أو تجاه القوي الكبرى (روسيا-الصين-اليابان..)، وهو ما يتطلب استشراف جديد لمنظومة المصالح العربية في إطار السياسات الجديدة للإدارة الأمريكية.



وحدة البحوث

يتضمن هذا الباب مجموعة من الدراسات والبحوث التي أعدها عدد من الخبراء من داخل وخارج المركز.

خلافة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية صراع محتمل أم تنسيق مسبق

أ/ مروة وحيد

رئيس وحدة الدراسات الإيرانية والعراقية
بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" خلافة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية صراع محتمل أم تنسيق مسبق "

مرورة وحيد *

يدور جدل واسع في إيران وتتصاعد وتيرة التكهنات حول من سيخلف القائد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي، حيث تتسم السياسة الداخلية الإيرانية بنوع من التشابك والتداخل، خاصة فيما يتعلق بالأمور الخاصة بمنصب المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، واعتبار أن كل ما يتعلق بالأخير أو الولي الفقيه أمر علي درجه عالية من الحساسية، في ظل توارد الأنباء عن صعوبة أوضاعه الصحية خلال الفترة الماضية، وما لذلك من تداعيات على مستقبل البلاد وسط حديث عن صراع على السلطة في إيران، خاصة وان أي تحول سيحدث سوف يأتي في أخطر وقت من تاريخ الجمهورية الإسلامية، الذي امتد على طول ٣٥ سنة، بسبب ما يجري من تغيرات سياسية واجتماعية محلية غير مسبوقه من ناحية وبسبب الأحداث الإقليمية والدولية من ناحية اخرى، حيث أدى انتخاب الرئيس المحافظ البراجماتي حسن روحاني في يونيو ٢٠١٣ إلى الإعلان عن برنامج اصلاح اجتماعي وسياسي واقتصادي وهو ما يتعرض في الوقت الراهن لمقاومة شديدة من الأجنحة اليمينية المتشددة داخل المؤسسات الدينية والأمنية.

ولذلك سوف تسعى الدراسة الي تقديم تحليل حول أهم المرشحين لخلافة المرشد الأعلى علي خامنئي، والعقبات امام ترشح كل منهم، وترتيبات فترة ما بعد المرشد الأعلى للثورة الاسلامية، وتداعيات هذا على مجمل الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة الإيرانية من خلال طرح عدد من السيناريوهات المطروحة في هذا الخصوص، في ظل ما حققته إيران خلال الفترة الماضية من حكم الرئيس الحالي حسن روحاني من تقدم وانفتاح ملحوظ مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة علي وجه الخصوص، وإمكانية حدوث أي تغييرات علي صعيد العلاقة بين الطرفين خاصة بعد وصول المرشح الجمهوري دونالد ترامب الي سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية.

* رئيس وحدة الدراسات الإيرانية والعراقية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

أولاً: قراءة في أهم الابعاد السياسية والقانونية الداخلية:أ- من الناحية السياسية:

شهدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية انتخابات كل من مجلس الشورى ومجلس الخبراء في ٢٦ فبراير ٢٠١٦ حيث أظهرت النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى عن تقاسم المقاعد بين ثلاث جهات رئيسية وهي الإصلاحيون (للرئيس حسن روحاني وحلفائه المعتدلون)، والمحافظون، والمستقلون، إلا أن أي طرف لم يحصل على الحصة الحاسمة من مقاعد البرلمان البالغة ٢٩٠ مقعداً، بينما تعد نتائج انتخابات مجلس الخبراء هي الأكثر أهمية وخطورة في تاريخ إيران، حيث تمتد ولاية "مجلس الخبراء" حتى ٢٠٢٤، وهو ما يعني ان هذا المجلس على الأرجح سيختار خلفاً للمرشد الأعلى علي خامنئي.

علاوة على قيام أعضاء مجلس خبراء القيادة في إيران في ٢٤ مايو ٢٠١٦ بانتخاب آية الله أحمد جنتي رئيساً جديداً للمجلس في دورته الخامسة لمدة عامين، وهو ما جاء برضا كامل من مرشد الثورة علي خامنئي وهو ما يبرهن على قناعه المحافظون بالدفع في اتجاه مرشح متعنت ليصبح المرشد الأعلى في حال طرح المسألة وهو ما يعني تعريزا لنهج المحافظين، كما انه يؤكد على ان طرحهم للسياسة الداخلية والخارجية تحظى بالقبول، وذلك من منطلق الدور المؤثر الذي يقوم به مجلس الخبراء في السياسة الإيرانية، كما أنه يعني من ناحية اخرى، استمرار لسيطرة المحافظين المتشددين على مجلس خبراء القيادة، في ظل ما يكتسبه المجلس الحالي من أهمية بعد أن طلب المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، في العاشر من مارس المنصرم من المجلس اختيار زعيم ثوري يخلفه.

بالإضافة الي تغير سياسي داخلي آخر شهدته إيران في عام ٢٠١٦ وهو إعادة انتخاب المحافظ المعتدل علي لايجاني في ٢٩ مايو كرئيس مؤقت لمجلس الشورى الإيراني وهو ما يدل على استمرار سيطرة الفكر المحافظ والمتشدد على سير عمل المجلس في المرحلة القادمة.

ب- صلاحيات المرشد الأعلى: من الناحية القانونية:

يعد مبدأ "ولاية الفقيه" أحد أبرز المبادئ في الدستور الإيراني، حيث تنص المادة الخامسة من الدستور الإيراني -وفقاً للفصل الثامن من الدستور والمادة (١٠٧)- بان منصب المرشد الأعلى هو المنصب الأول والأعلى والأكثر تأثيراً ونفوداً في الجمهورية الإسلامية، وتمتد صلاحياته التي يضمنها الدستور لكل السلطات، ولكل مفاصل الدولة^١، فالولي الفقيه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، والمسؤول عن إعلان

^١ - الدستور الإيراني، المادة ١١٠، موقع وزارة الخارجية الإيرانية:

<http://www.ar.mfa.ir/index.aspx?keyid=&siteid=2&pageid=142>

الحرب والسلام، وهو من يعين ويعزل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، وقائد الحرس الثوري، وقادة الأمن والمستولين في المناصب العليا في المؤسسات الأمنية^١.

وتمتد صلاحياته لتشمل تعيين وعزل رئيس مجلس صيانة الدستور، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في إيران، كما يصادق المرشد على انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، ويملك صلاحية عزله والحد من سلطته، وهو بالفعل ما حدث مع الرئيس الإيراني السابق محمود احمدي نجاد، بعد ان اشتد الخلاف بينه وبين المرشد إثر الخلاف بينهما حول إدارة الملفات الداخلية والخارجية.

كما تتولى "مؤسسة القائد" التحضير والمتابعة لأنشطة الولي الفقيه، وله العديد من الممثلين ينتشرون في جميع مؤسسات الدولة الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية، علاوة علي وجود ممثلين له في عدد من الدول.

بالإضافة الي، أنه يمتلك صلاحيات أشبه بالصلاحيات المطلقة بشؤون البلاد الداخلية والخارجية، إذ إن الدستور الإيراني ينص في المادة ١١٠ على أن المرشد الأعلى مسؤول عن رسم وصياغة السياسات العليا للدولة الإيرانية، والإشراف على أداؤها، وحل مشاكل النظام.

عند عجز المرشد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادتين (١٠٥) و(١٠٩)، أو فقدانه لبعضها، فيتم عزله من منصبه، وفق ما تنص عليه المادة (١١١) من الدستور، ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة (١٠٨).

ثانياً: أهم الأسماء المطروحة لخلافة المرشد الأعلى علي خامنئي:

قبل التطرق الي عرض أهم السيناريوهات المتوقعة بشأن الخليفة المحتمل لعلي خامنئي المرشد الأعلى الحالي، يمكن استعراض أهم المرشحين المحتملين لهذا المنصب الرفيع، وعرض لاهم مواقف القوي السياسية ذات الثقل من هذه الترشيحات، وهو ما يمكن إيجازه في الأسماء التالية:

١- إبراهيم رئيسي: يبلغ رئيسي ٥٦ سنة من العمر، ومثل خامنئي، ينحدر من مدينة مشهد، بعد قضاء فترة في مدرسة التعليم الديني حيث قضى كامل حياته المهنية في إنفاذ القانون في الجمهورية الإسلامية حيث عمل مدعياً عاماً ورئيساً لمكتب التفتيش العام والمدعي العام الرئيس

^١ - كريم سجاديور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، مؤسسة كارنيغي للسلام، ٢٠٠٨، <http://carnegieendowment.org/files/reading.pdf>

في المحكمة الخاصة لرجال الدين المسؤولة عن تأديب الملالي الذين يحددون عن الخط الرسمي، وتلائم خلفية وخبرة ابراهيم رئيسي مع رؤيه الحرس الثوري الإيراني بخصوص كيفية التعامل الأمني المعارضة، كما يحصل رئيسي كذلك علي مساندة المرشد الحالي خامنئي، فقد عينه خامنئي مؤخراً سادناً -رئيساً- للعتبة الرضوية المقدسة، إحدى أكبر المؤسسات الخيرية في إيران، والمسئولة عن ضريح الإمام الرضا في مدينة مشهد الذي يزوره ملايين الحجاج كل عام، والتي تدير كذلك عدداً كبيراً من الشركات ومساحات واسعة من الأراضي، فضلاً عن إن تعيين رئيسي لهذا المنصب لا يعزز فقط من صورته في إيران، ولكنه يضع أيضاً تحت تصرفه كميات ضخمة من الأموال يمكن له أن يستخدمها لتوسيع شبكة داعميه وناخبيه.

• الفرص:

ان مباركة وتأييد المرشد الأعلى الحالي وبعض قيادات الحرس الثوري الإيراني تعزز من فرص وصول إبراهيم رئيسي ليكون المرشد القادم، في ظل ايمانه بالفكر القومي للسلطة الدينية الإيرانية، وانخراطه في صميم الجهاز الأمني في إيران، وهو ما يمكن اعتباره مقومات رئيسيه لإبراهيم رئيسي في حال طرح اسمه كخليفه للمرشد الأعلى الحالي.

٢- آية الله هاشمي شاهرودي: ولد في مدينة النجف، وأول من تزعم المجلس الأعلى في العراق، وهو ما يمكن ان يعطي له تأييداً قوياً في كل من المركزين الشيعيين في النجف وفي قم، كما ترأس السلطة القضائية في الفترة (١٩٩٩ و ٢٠٠٩)، ويرتبط شاهرودي بعلاقات وثيقة مع المرشد الأعلى علي خامنئي، وعلاقات متوازنة مع آية الله رفسنجاني ومحمد خاتمي كما حصل علي رتبة "مرجع تقليد"، وهي رتبة دينية رفيعة في المؤسسة الدينية الشيعية مخول لها اصدار الفتاوي، ليصبح بذلك ضمن عدد قليل ممن يحملون صفات تخولهم لمنصب المرشد الأعلى في الجمهورية الإسلامية، كما يشغل شاهرودي اليوم منصب رئيس الهيئة العليا لحل الخلاف وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث في إيران، والتي تشكلت بأمر من خامنئي في العام ٢٠١١، وهو عضو في مجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام.

• الفرص:

على الرغم من أن مؤهلات شاهرودي تعطيه مزايا تجعل فرصته في تقلد هذا المنصب وفيرة، بالإضافة الي انه ينظر اليه باعتباره محافظاً معتدلاً، إلا انه في الوقت ذاته يواجه عقبات كثيرة تحول

دون توليه المنصب، لعل من أبرزها أصوله العراقية وراثته للمجلس الأعلى في العراق ك من العقبات التي تثير أسئلة بشأن هويته الإيرانية، فضلاً عن افتقاده للكاريزما الشعبية.

٣- آية الله مصباح يزدي: وهو من مواليد يزد حيث يعد مصباح يزدي شخصية أصولية بارزة، وقد كان مواظباً على دروس الخميني، ولذلك فهو محسوب على التيار المحافظ اليميني، كما يرأس مصباح يزدي مؤسسة الإمام الخميني للتعليم والبحث العلمي في مدينة قم، وذلك بتعيين من المرشد، و رئاسة المجلس الأعلى للمجمع العالمي لأهل البيت بمدينة قم، وعلى الرغم مما يتمتع به مكانة رفيعة، إلا أنه لا يحظى بشعبية واسعة، علاوة على قوة خصومه ومنهم رجال دين بارزون في قم، فضلاً عن أنه لا يحظى بأي تأييد داخل التيار الإصلاحي، حيث سبق وأن هاجم الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي في واحدة من خطب الجمعة، ووصفه بأنه انحرف عن أصول الثورة^١.

• الفرص:

إذا تمت قراءة العوامل السابقة من ناحية ان اختيار المرشد الأعلى لن يحسم فقط من خلال مجلس الخبراء بينما سيتم من خلال النخب السياسية المؤثرة فان الاختيار سيكون لرجل الدين المتشدد مصباح يزدي نظراً لصلته الوطيدة بالحرس الثوري ومساندته له، ولذلك فمن المتوقع أن يكون للحرس الثوري الإيراني الدور الأكبر في حال حصول مصباح يزدي على هذا المنصب.

٤- مجتبي خامنئي: من مواليد ١٩٦٩ في مدينة طهران، وهو الابن الثاني لعلي خامنئي ويأتي في مقدمة الأسماء التي تطرح على هذا الصعيد، فهو مازال شاباً مقارنة بباقي المرشحين، ولديه نفوذ مالي وأمني، ويحصل على تأييد الحرس الثوري وقوات التعبئة "باسيج"، وعدد من كبار القادة العسكريين والسياسيين في إيران، بالإضافة إلى تأييد عدد من رجال الدين، في مقدمتهم آية الله مصباح يزدي، وانخرط في الدروس الدينية سعياً للوصول إلى مرتبة مجتهد^٢، وقد تعاضم حضور مجتبي ونفوذه الداخلي خلال السنوات الأخيرة في مختلف المؤسسات القوية في إيران، علاوة على

^١ - السيرة الذاتية، الموقع الرسمي لآية الله مصباح يزدي، مارس ٢٠١٥:

<http://mesbahyazdi.org/arabic/?biography/index.htm>

^٢ - كريم سجاديور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، مؤسسة كارنيغي للسلام، ٢٠٠٨

<http://carnegieendowment.org/files/reading.pdf>

علاقاته القوية مع حزب الله اللبناني، ولكن علي صعيد اخر لا يحظى مجتبي خامنئي بتأييد داخل التيارات الإصلاحية، خاصة تيار رفسنجاني، ومن الملاحظ ان بداية ظهور اسمه كان خلال احتجاجات التي دعا اليها مهدي كروي علي نتائج انتخابات ٢٠٠٥.

• الفرص:

لعل من أبرز نقاط ضعف مجتبي خامنئي صعوبة حصوله علي دعم الحوزة العلمية في قم، خاصة وانه لم يقدم ما يدعم موقعه في مجال الاجتهاد الديني، وكذلك صعوبة طرح فكرة "توريث ولاية الفقيه"، وقوة خصومه ومنافسيه على هذا المنصب خاصة أتباع الإمام الخميني المشهورون.

٥- ايه الله احمد خاتمي: وهو أحد أعضاء مجلس الخبراء ويلقي خطبة الجمعة في المسجد الكبير في طهران وهو يحظى بقبول كبير في الأوساط الأصولية، وكذلك أوساط قادة الحرس الثوري، وهو عضو في مجلس الخبراء، ومدرسة الحوزة العلمية في قم، لديه مقاربات متشددة تجاه القضايا الاجتماعية والحجاب الإجباري.

الفرص:

ان انتقاده بشدة لدعوة رفسنجاني للرقابة على عمل المرشد، أصبحت من اهم نقاط أوجه ضعفه، علاوة علي انه لا يتمتع بقوة في مؤسسات انتخاب المرشد، وفرصه قليلة في الوصول إلى منصب المرشد الأعلى.

٦- أيه الله رافسنجاني: من مواليد عام ١٩٣٤ في جنوب شرقي إيران وأحد أهم المناصرين والداعمين للخميني، وبعد الإطاحة بنظام الشاه رضا بهلوي وطد رفسنجاني مكانته مع قيام الثورة الإسلامية فزاد نفوذه تدريجيا وتولى منصب رئاسة مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) بين ١٩٨٠ و١٩٨٩، وفي آخر أعوام الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) عينه الخميني قائدا للقوات المسلحة بالوكالة، كما تولى رفسنجاني رئاسة الجمهورية لدورتين (١٩٨٩ - ١٩٩٧) أعاد خلالها إعمار إيران معتمدا سياسة الانفتاح الاقتصادي على الخارج وسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار، ولكن تم توجيه عدد من تهم الفساد له ولعدد من أفراد أسرته.

• الفرص:

من أبرز نقاط التي قد تحول دون تمكنه من الوصول الي منصب المرشد أنه يعتبر رمز للاعتدال الذي يخل بمبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعدم انتمائه إلى آل البيت، علاوة على قوة المحافظين في مجالس انتخاب المرشد.

الخاتمة:

إذن، وعلى الرغم من نقاط قوة وضعف كل اسم من الأسماء سابقة الذكر، فإن اختيار المرشد الأعلى الجديد لن يتوقف على هذه النقاط فحسب، وكذلك ليس فقط على مجلس الخبراء، بل سيتوقف الأمر علي عدد من النقاط الرئيسية لعل من أهمها:

١- دور الحرس الثوري الإيراني: نظراً لتحكم الحرس الثوري في عدد كبير من مفاصل الدولة الإيرانية خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، فسيكون هو اللاعب الرئيسي في عملية اختيار الخليفة الجديد، علاوة على دوره الحيوي والفعال في ضبط الأوضاع الأمنية الداخلية، في حال حدوث اضطرابات شعبية خلال المرحلة الانتقالية، او في حال حدوث صراعات مفصلية بين المحافظين والاصلاحيين على المنصب، وما لذلك من تداعيات على تماسك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لذلك فسوف يحرص الحرس الثوري الإيراني على الحفاظ على السيناريو التقليدي الحالي، وتقويض أي فرص لوصول شخصية معتدلة لهذا المنصب.

٢- انتخاب جنتي رئيسا لمجلس الخبراء من شأنه أن يعرقل من إمكانية قيام التيار المعتدل بالمطالبة بتحديد وتحجيم صلاحيات المرشد الأعلى للثورة، خاصة وان جنتي من اهم المدافعين عن ولاية الفقيه القائمة على تعيين المرشد، وهو ما يعزز سيناريو الإبقاء علي الوضع القائم وذلك من خلال اختيار احد الأسماء المطروحة والمرشحة لتولي هذا المنصب، علي ان يتم اختيار مرجع ديني ذو ثقل وحضور سياسي وقبول شعبي الي حد كبير، وهو ما يعني استمرار اعلاء مبدأ ولاية الفقيه، وإعطاء رجال الدين دور كبير في ادره شئون الدولة والامساك بزمام الأمور في المجتمع، وهو السيناريو الذي يؤيده علماء الحوزة العلمية في قم، وكذلك الحرس الثوري الإيراني، وهو ما يعني دخول ايران في اطار سيطرة المحافظين المتشددين بصورة أوسع،

وهو ما سيكون له تداعيات مباشرة علي علاقة ايران بالغرب في ظل التخوف الغربي من هذا الامر.

٣- اقتراح رافسنجاني تأسيس "مجلس قيادي" بدلاً من انتخاب مرشد، وأنه لن يتم إدارة أمور الدولة الإيرانية بدون مثل هذا المجلس، حيث يحمل هذا الاقتراح في طياته خلافاً عميقاً على اختيار المرشد القادم من ناحية، ويعكس ضرورة وجود مجلس ممثل لمختلف القوى الصلبة في مؤسسات الحكم الإيراني لتجنب أي خلاف قد ينشب بينها مستقبلاً من ناحية أخرى، كما حصل الاقتراح على تأييد بعض أعضاء مجلس خبراء القيادة (نجف آبادي) الذي أكد على أهمية اختيار المرشد القادم والاتفاق عليه.

٤ - ظهور عدد من الاشكاليات تتعلق بمنصب المرشد الأعلى منذ وفاة مؤسس الجمهورية لعل من أهمها محدودية دائرة المترشحين المحتملين لاختيار بديل لصعوبة إيجاد بديل يجمع بين المهارات السياسية والتكوين الديني المطلوب خاصة وان تجربة المرشد الأعلى الحالي علي خامنئي الذي لم يبلغ درجة عالية من التكوين الفقهي ليشغل منصب آية الله قبل وقت قصير من تقلده منصب المرشد الأعلى، الا انه أظهر حنكة ومهارة سياسية كبيرة، ليمثل الخميني حاله فريدة حيث كان يمتلك مؤهلات فقهية فضلاً عن امتلاكه مؤهلات سياسية عالية نظراً لقيادته الطويلة للحركة التي توجت بإسقاط الشاه في سنة ١٩٧٩، ولذلك فلن يكون خليفة خامنئي استثناء بالرغم من كونه مطالباً بالقدرة على إدارة التنافس بين الفرقاء السياسيين في الداخل، من اجل تجنب سقوط الجمهورية الإسلامية في براثن الصراع الداخلي، خاصة مع اعتبار عملية اختيار المرشد الأعلى أحد أهم المحطات في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

التداعيات المحتملة لبرامج صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط

أ/ أحمد سمير

باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" التداعيات المحتملة لبرامج صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط"

أحمد سمير*

مقدمة

تواجه العديد من دول منطقة الشرق الأوسط تحديات اقتصادية مثقلة باستمرار الاختلالات الهيكلية والتوترات المتزايدة في المنطقة، ومع توقع استمرار هذه التحديات، بدأت عدة دول بتطبيق برامج إصلاح إقتصادي مدعومة من صندوق النقد الدولي، ويصاحب هذه البرامج دعم مالي من الصندوق لتلك الدول، وهو ما يتطلب استشراف الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق هذه البرامج على المدين المتوسط والبعيد، خاصة وأن هناك تجارب دولية سابقة طبقت برامج إصلاحية دعمها صندوق النقد والبنك الدوليين لم تؤتي ثمارها المطلوبة، بل وتركت تداعيات على اقتصادياتها الوطنية.

في هذا الإطار تتناول هذه الدراسة نظرة عامة على صندوق النقد الدولي وأهدافه، وآلية وشروط الإقتراض منه، مع التعرض لتداعيات تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في افريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، والتركيز على طبيعة برامج الإصلاح الاقتصادي الجديدة للصندوق في دول المنطقة التي تطبقها أو تسعى لتطبيقها، وصولاً لأهم التداعيات المحتملة لتطبيق هذه البرامج على الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول.

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

أولاً: صندوق النقد الدولي وآلية الاقتراض

نشأة صندوق النقد وأهدافه

تأسس صندوق النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بعد بلورة فكرة الصندوق في يوليو ١٩٤٤ أثناء مؤتمر للأمم المتحدة الذي عُقد في "بريتون وودز" الأمريكية، حيث أُنفق وقتها ممثلو ٤٥ دولة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن المنصرم، وظهر بشكل رسمي في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ بعد توقيع ٢٩ دولة على اتفاقية تأسيسه، لتصبح مهامه الرئيسية الاقتراض والمراقبة والمساعدة الفنية، مستهدفاً بذلك منع وقوع الأزمات في النظام المالي العالمي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.

طبقاً لاتفاقية التأسيس السابقة، تلخص وظيفة الصندوق في تحقيق ٦ أهداف رئيسية على النحو

التالي^١:

- ١- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتأزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- ٢- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف، وتوليد الدخل الحقيقي، والمحافظة عليهما، بالإضافة لتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

^١ صندوق النقد الدولي: اتفاقية التأسيس، ٢٠١١، متاح على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

- ٣- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- ٤- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.
- ٥- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام مواردها العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء والاستقرار الوطني أو الدولي.
- ٦- استهداف تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو، والتخفيف من حدته.

موارد الصندوق ونظام الحصص التصويتية

تتكون معظم موارد الصندوق المخصصة للإقراض من ما يقدمه بلدانه الأعضاء (١٨٩ دولة)، لا سيما مدفوعاتها لسداد حصص العضوية، بالإضافة إلى الاقتراض (إذا لم تكن حصص العضوية كافية لتغطية احتياجات الأعضاء خاصة في الأزمات المالية). وتدفع البلدان ٢٥% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة (يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء في صورة قيود دفترية كنسبة مئوية من حصصها، ويطلق أحياناً عليه "الذهب الورقي")، أو بإحدى العملات الرئيسية (الدولار الأمريكي- اليورو- الجنيه الاسترليني- الين الياباني- اليوان الصيني مؤخراً)، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة.

يختلف حجم تصويت كل دولة في الصندوق بناءً على حصتها المالية التي تدفعها، كما يختلف حجم التمويل المتاح لها من الصندوق، ونصيبها من مخصصات حقوق السحب الخاصة أيضاً

بناءً على هذه الحصص، فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية تُعد الأكبر مساهمة في الصندوق بما نسبته ١٦,٥٤% من إجمالي الحصص، تأتي بعدها اليابان بقوة تصويتية نسبتها ٦,١٦%، وبعدها الصين بنسبة ٦,٠٩%. وتنخفض هذه النسب وصولاً لأصغر نسبة ٠,٠٣%. وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية مجتمعة قوتها التصويتية لا تتعدى الـ ٦%^١.

آلية وشروط الإقراض من الصندوق

يقدم الصندوق الدعم المالي للبلدان الأعضاء بناءً على طلبها، فبعد تلقي الطلب من البلد العضو، يعقد فريق من خبراء الصندوق مناقشات مع الحكومة لتقييم الوضع الاقتصادي حتى يتم التوصل لاتفاق على برنامج إصلاحي يصيغه الطرفان، وذلك لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة على مستوى الاقتصاد الكلي في المدى القصير، وتتضمن تلك البرامج بعض الشروط التي يجب تنفيذها لمنح القرض، من أهمها:

- شروط كمية: تستهدف العديد من الإجراءات المتعلقة بإدارة الاحتياطيات النقدية، والأرصدة المالية، والاستدانة من الخارج (على سبيل المثال يشترط الصندوق وجود مانحين ثنائيين آخرين غير الصندوق كشرط لمنح قرض الصندوق)، وفي نفس الوقت دعم الإنفاق الاجتماعي والاحتياجات ذات الأولوية، ويتم تحديد الأهداف الكمية التي يسعى البرنامج لتحقيقها بشكل واضح.

^١ IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors, IMF, 25 December 2016, available at:

<http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx#3>

^٢ IMF: IMF Standby Credit Facility (SCF), Factsheet, available at:

<http://www.imf.org/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/10/Standby-Credit-Facility?pdf=1>

- معايير هيكلية، إجراءات تستهدف مراقبة التقدم في الإصلاحات للوصول إلى أهداف البرنامج، منها التدابير الرامية لإصلاح القطاع المالي، وبناء شبكات حماية اجتماعية، وتعزيز الإدارة المالية العامة للدولة.

- استعراض البرنامج، حيث يقوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتقييم أداء البرنامج وتكيفه مع التطورات الاقتصادية كل ٦ شهور كحد أقصى.

يرى الصندوق أن فرض الشروط السابقة ترجع للطابع المؤقت والمحدود للصدمة أو حيثما كانت قدرات تنفيذ السياسات محدودة لأسباب منها أوجه الهشاشة القائمة، وبالتالي يتم الإقراض عبر عدة آليات أبرزها ("أداة التمويل السريع"، "التسهيل الائتماني السريع")، كما يوجد نوع آخر من الإقراض يسمح للبلدان باستخدام موارد الصندوق دون شروط لأنها تكون قد أثبتت بالفعل التزامها بانتهاج سياسات سليمة، مثل ("خط الائتمان المرن" و"خط الوقاية والسيولة").

ثانياً: التجارب الدولية لبرامج الإصلاح

تطبيق برامج الإصلاح في الدول النامية

لجأ عدد كبير من الدول النامية إلى تطبيق سياسات إصلاحية لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج التي آلت إليه في ثمانينات القرن المنصرم، وذلك لمعالجة ضعف النمو الاقتصادي بشكل عام، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتفاقم المديونية الخارجية، فضلاً عن معدلات التضخم العالية، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية المتدهورة التي فاقمت من المشكلات الاجتماعية والسياسية وقتها.

تم تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات النمو كأولوية، كما تضمنت هذه البرامج عدة أهداف رئيسية

أخرى، أولها الإصلاح الهيكلي عبر تقليص تدخل الدولة من خلال الخصخصة وتحرير الأسعار، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والثانية تستهدف السياسات المالية من خلال إلغاء الدعم السلعي، وزيادة الإيرادات العامة، وثالثاً إجراءات تستهدف السياسة التجارية والاستدانة من الخارج من خلال تحرير التجارة وإدارة الدين العام.

تداعيات سياسات الإصلاح على الأداء الاقتصادي

أسفرت هذه السياسات عن آثار اقتصادية هامة اختلفت في تأثيرها على الدول التي طبقت هذه البرامج، سواء بالإيجاب أو السلب، وتباينت العديد من الدراسات التي تناولت تأثيراتها، ولكن طبقاً لدراسة أصدرها صندوق النقد الدولي في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥، لتقييم برامج التكيف الهيكلي في الفترة ١٩٨٨/١٩٩١ في ٣٦ دولة قامت بتطبيق هذه البرامج، كشفت أن الانجاز الاقتصادي الايجابي كان أساساً في الحسابات الخارجية، بينما لم تظهر ذات النتيجة على صعيد الأهداف الداخلية على وجه التحديد، وبالتالي ظهرت العديد من السلبيات الناتجة عن هذه البرامج خاصة في دول افريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية،

من أهمها:

- عدم الاستدامة في تحسن الأداء الاقتصادي، حيث ظهر التحسن في أغلب تلك الدول، اثناء فترة تنفيذ سياسات الإصلاح تحديداً، ولم تحتفظ جميعها بهذا التحسن في الفترات اللاحقة.
- العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ووسط أوروبا لم تستطع الوفاء بالتزاماتها الخارجية لعدم تدفق رؤوس الاموال بالقدر الكافي.
- تراجع نمو الصادرات مقارنة بما كان عليه مع بداية سياسات الإصلاح، وترجع احدى أسباب ذلك للتناقضات في برامج الإصلاح نفسها، حيث قلصت الدول التي تطبق برامج الإصلاح الاستيراد (طبقاً

- لسياسات البرامج المذكورة) من بعض الدول التي تطبقها أيضاً، وبالتالي تراجعت الصادرات والتبادل التجاري بين الدول النامية التي تطبق هذه البرامج، مما انعكس على إجمالي حجم الصادرات.
- تصاعدت معدلات التصخم في العديد من الدول، أو على الأقل استمرار معدلات التضخم المرتفعة التي كانت تعاني منها.
 - مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لم تشهد زيادة إلا في عدد قليل من الدول بالرغم من تزايد معدلات الادخار، حيث اتجهت إلى الاستثمار في الخارج.
 - عدم تحسن عجز موازنات دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء فيما إزداد الأمر سوءاً في أمريكا اللاتينية.
 - انكماش اقتصادي في عدة دول نتيجة تطبيق سياسات خفض الإنفاق العام.
 - إزدياد معدلات الفقر نتيجة تخفيض الانفاق العام، ورفع الدعم أو حتى تقليصه، وتقليص سعر صرف العملة المحلية مما رفع فاتورة الاستيراد من الخارج لدول تعتمد بنسبة كبيرة على السلع الغذائية المستوردة، بالإضافة لتزايد معدلات البطالة.
 - زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإزدياد التفاوت بين الطبقات في المجتمع، وكنتيجة لتداعيات عمليات الخصخصة.
- بالرغم من تراجع المؤشرات الاقتصادية لعديد من الدول التي طبقت برامج الاصلاح الهيكلي، إلا أن الصندوق والبنك أكدوا صحة هذه السياسات من الناحية النظرية، وأرجعا هذا التراجع إلى العوامل والمتغيرات الخارجية التي ظهرت أثناء فترة التطبيق، مثل زيادة الشروط التجارية من الدول الغربية

المستوردة، والعوامل البيئية مثل الجفاف، بالإضافة لعدم إلتزام الدول بتطبيق هذه البرامج بشكل فعال لإنجاحها.

ثالثاً: برامج الإصلاح الجديدة في دول منطقة الشرق الأوسط

شهدت اقتصاديات العديد من دول منطقة الشرق الأوسط تراجعاً حاداً نتيجة ثورات الربيع العربي في ٢٠١١، وما تلاها من تداعيات تضمنت تصاعد موجة الإرهاب في المنطقة، مما أسفر عن توترات إنعكست بالسلب على اقتصاديات المنطقة، بالإضافة إلى تراجع أسعار البترول العالمية التي أقلت أيضاً بتبعاتها على العديد من دولها، وذلك في ظل بدء التعافي مؤخراً من تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

في ظل استمرار تراجع اقتصاديات بعض الدول، بدأت بعضها التشاور مع الصندوق لتطبيق برامج إصلاحية، ومنها من بدأ بالفعل في تنفيذها، بالإضافة لوجود عدة دول تسعى لسلوك نفس المنحى في الفترة المقبلة، ولكن تتخوف من اخذ هذه الخطوات إلا بعد الوصول لأهداف ومؤشرات اقتصادية معينة تمكنها من الصمود في وجه الصدمات المتوقعة جراء السياسات الإصلاحية، ومن أهم هذه النماذج:

جمهورية مصر العربية

وافق الصندوق على قرض لمصر قدره ١٢ مليار دولار (422% من حصة مصر) يُصرف على ثلاث سنوات لدعم خطة الإصلاح الاقتصادي الشاملة التي وضعتها الحكومة^١، وتصل فترة السداد لـ ١٠ سنوات، وسيقدم القرض من خلال "تسهيل الصندوق الممدد" (تسهيل تمويلي يهدف إلى مساعدة السلطات على تجاوز التحديات الأنبية مع توفير احتياطي مالي لمعالجة بعض المشكلات الهيكلية طويلة الأمد)، ويستهدف

^١ صندوق النقد الدولي: أسئلة أساسية عن مصر، ٨ نوفمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/arabic/country/egy/egyptfaq.htm>

البرنامج إصلاحات لتشجيع النمو، وتخفيض عجز الموازنة والدين الحكومي، وخلق فرص العمل، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز إدارة المالية العامة، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية محدودى الدخل وغيرها. ويتضمن الاتفاق عدة إجراءات يجب تطبيقها لتمير القرض أهمها تطبيق نظام سعر صرف مرن، وإعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان ضد الصدمات الخارجية، و تشديد السياسة النقدية لإحتواء التضخم، وضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط، حيث كشفت وزارة المالية المصرية أن الدين الحكومى ارتفع أكثر من ٢ تريليون جنيه عقب ثورة ٢٥ يناير ليصل إلى ٣,١٩ تريليون جنيه في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ (٩٧,١% من الناتج القومى)^١، بالإضافة إلى دعم شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق الموجه للفقراء لموازنة أثر الإصلاحات على محدودى الدخل.

بدأت الحكومة تنفيذ العديد من السياسات الإصلاحية طبقاً للاتفاق مع الصندوق، وذلك من خلال تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، بالإضافة لتقليص الدعم تدريجياً عن المشتقات النفطية وصولاً للإلغاء، بالإضافة لزيادة الإيرادات العامة من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ ١٣% وترتفع إلى ١٤% في فترة لاحقة، كما تستهدف الحكومة المصرية رفع الدعم تدريجياً عن الكهرباء والغاز وغيرها من الخدمات الحكومية، وتوقع عدة خبراء في الصندوق ان التنفيذ

^١ هاني الحوتي: المالية: ارتفاع الدين العام من ٥٤٩ مليار جنيه في ٢٠٠٧ لـ ٣,١٩ تريليون في ٢٠١٧، اليوم السابع، ٢٠١٦/٥/٢٧، متاح على الرابط التالي:

<http://www.youm7.com/story/2016/5/27/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-549-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%81%D9%892007-%D9%84%D9%803/2735962>

السليم للبرنامج، يمكن أن يسفر عن تعافى النمو مسجلاً ٦% بحلول عام ٢٠٢١، وذلك إرتفاعاً من نمو متوقع ٣,٣% في ٢٠١٦.

الجمهورية التونسية

تم التوصل لاتفاق بين صندوق النقد الدولي وتونس في ابريل ٢٠١٦ لدعم برنامجها الاصلاحى الذي وضعتة الحكومة، مستهدفاً تمويل ميزانية مخطط التنمية الممتدة بين ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، ويتم بمقتضاه منح تونس نحو ٢,٨ مليار دولار، أي بما يوازي ٣٧٥% من حصة عضوية تونس في الصندوق^١، ويستهدف البرنامج زيادة معدلات النمو وتوفير فرص عمل، ودعم نشاط القطاع الخاص، وتعزيز استقرار القطاع المالى والمؤسسات العامة.

يشترط الاتفاق تطبيق سياسات اقتصادية ومالية لدعم البرنامج التونسي، مثل جعل النظام الضريبي أكثر فعالية وعدالة، ودفع عجلة الاستثمار العام، وزيادة فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وتحسين تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى تمرير مشروع القانون الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي واستقرار القطاع المصرفي؛ واستكمال إعادة هيكلة البنوك العمومية الثلاثة لضمان عملها على أساس قابل للاستمرار.

^١ البنك الدولي: مصر: الأفاق الاقتصادية- ربيع ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<http://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/economic-outlook-spring-2016>

^٢ صندوق النقد الدولي: الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس، بيان صحفي رقم ١٦/١٦٨، ١٥/٤/٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2016/pr16168a.pdf>

كما يحث صندوق النقد تونس على إحتواء تزايد الدين العام الذي تخطى نسبة ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، علماً بأن الديون الخارجية قد تزايدت الضعف قبل ٢٠١١ لتصل حالياً إلى لنحو ٢٠ مليار دولار، كما طالب بإصلاح شامل لنظام الخدمة المدنية متضمناً احتواء فاتورة الأجور، وذلك من خلال تخفيض عدد الموظفين بنحو ١٣٠ ألف موظف (من إجمالي نحو ٦٠٠ الف موظف)، والضغط على الأجور سنة ٢٠١٦ بنسبة ١٢% في أدنى الحالات، والتي قُدرت بـ ١٤% من الناتج المحلي، وفي هذا الإطار تخطط الحكومة التونسية حصر الأجور في ميزانية ٢٠١٧، وتأجيل زيادتها في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

المملكة الأردنية

أسفرت زيارة وفد صندوق النقد الدولي للأردن في أكتوبر/نوفمبر ٢٠١٦ وتفاوضها مع الحكومة الأردنية عن وضع الخطوط الرئيسية لبرنامج الأردن الاقتصادي للاستفادة من قرض الصندوق "تسهيل الصندوق الممتد" للفترة ٢٠١٦/٢٠١٩، والذي يبلغ ٧٢٣ مليون دولار^٢، مستهدفاً زيادة معدلات النمو، وتخفيض معدلات البطالة، والسيطرة على الإنفاق العام، والحد من المديونية المتوقع وصولها ٩٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٦^٣، وزيادة العائدات من الضرائب، بعد أن تنال الثقة والموافقة على الموازنة العامة للدولة، وتمت الإشارة إلى عبء النازحين على الاقتصاد الأردني، وضرورة إتهاج السياسات السابقة للحد من تأثيراته السلبية.

^١ المنجي السعيداني: صندوق النقد يتمسك بالإصلاح في تونس، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٣٨٦٥، ١٣/١١/٢٠١٦.

^٢ رويترز: صندوق النقد يمنح الأردن قرصاً بـ ٧٢٣ مليون دولار، ٢٤/٨/٢٠١٦، [متاح على الرابط التالي:](#)

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN10Z2IT>

^٣ صندوق النقد الدولي: الأردن: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ والمراجعة الأولى في إطار تسهيل الصندوق الممتد، ٢٠١٦/٢٢/١٥، [متاح على الرابط التالي:](#)

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/14/MS111416-Jordan-Staff-Concluding-Statement-of-the-2016-Article-IV-Mission-First-Review-Under-EFF>

يستهدف البرنامج معالجة التحديات السابقة، وذلك من خلال إجراءات لخفض تكلفة العمالة الرسمية، وخفض مساهمات الضمان الاجتماعي على نحو محايد الأثر على المالية العامة، و معالجة الروتين الإداري، وزيادة فرص الوصول إلى التمويل لتعزيز التنمية خاصة في ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة، وذلك عبر عدة إجراءات تتضمن تعديل قانون البنوك التجارية وضمان القروض، فضلاً عن ضبط أوضاع المالية العامة للحفاظ على الأوضاع النقدية، مثل تخفيض الاستثناءات من الضريبة العامة على المبيعات والرسوم الجمركية وإجراء تعديل لقانون ضريبة الدخل.

جمهورية العراق

وافق صندوق النقد في يوليو ٢٠١٦ على منح العراق ٥,٣٤ مليار دولار أمريكي (٢٣٠% من حصة العراق في الصندوق)^١، لدعم برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦/٢٠١٩ الذي يستهدف سد احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة، والوصول بالإنفاق إلى مستوى يتوافق مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وضمان بقاء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها، كذلك يتضمن البرنامج تدابير لحماية الفقراء، وتعزيز الإدارة المالية، ودعم استقرار القطاع المالي وغيرها.

تركز شروط البرنامج المشار إليه على ٤ محاور رئيسية لدعم استقرار الاقتصاد العراقي الذي تضرر من صدمة مزدوجة تمثلت في الهبوط الحاد لأسعار النفط والصراع الدائر مع تنظيم داعش، تأتي أهمها في الحفاظ على سعر الصرف المربوط بالدولار، والإلغاء التدريجي لما تبقى من قيود على الصرف، وتعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقضاء على الطلب غير المشروع والطلب الهادف إلى المضاربة على

^١ صندوق النقد الدولي: العراق: المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني بقيمة ٥,٣٤ مليار دولار أمريكي، بيان صحفي رقم ١٦/٣٢١، ٢٠١٦/٧/٧، متاح على الرابط التالي:

<http://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/07/07/19/55/PR16321-Iraq-IMF-Executive-Board-Approves-US5-34-billion-Stand-By-Arrangement>

النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تنفيذ الضبط المالي مع حماية الفقراء، وتعزيز الإدارة المالية العامة وكبح الفساد، مع مراقبة المخاطر المالية للحفاظ على استقرار القطاع المالي.

رابعاً: أهم التداعيات المحتملة لبرامج الإصلاح

أسفر تطبيق البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي في العديد من الدول النامية سابقاً عن خلق تحديات عميقة لاتزال تعاني هذه الدول منها، وبرغم وجود اختلاف في شكل وبنود البرامج السابقة والحالية، إلا هناك تطابق في العديد من السياسات التي لها نفس الآثار السلبية، وفي هذا الإطار يمكن التعرض لأهم التداعيات المحتملة عن تطبيق دول الشرق الأوسط للبرامج الجديدة للصندوق على النحو

التالي:

إستدامة الركود التضخمي

هي الحالة التي تتضمن زيادة معدلات التضخم الناتجة عن إرتفاع الأسعار بشكل كبير، بما يسفر عن تآكل القوة الشرائية، وبالتالي يتجه الاقتصاد للإنكماش، ويحدث ذلك في الاقتصاديات التي طبقت سياسة تحرير سعر الصرف دون وجود احتياطي كافي من النقد الأجنبي لتلافي هذا الإرتفاع، أو تشديد الرقابة على الأسواق، وتكون المحصلة اتجاه المستهلك إلى خفض كميات مشترياته، فيما عدا السلع الأساسية مثل منتجات القطاع الصحي والأغذية الأساسية، وبالتالي تذهب الشركات والمصانع لتخفيض إنتاجها لمواكبة التراجع في حجم عمليات الشراء، وبما يصاحبه ذلك من تخفيض تكاليف الإنتاج، والتي من أبرزها تسريح العمال ليزداد في المقابل معدلات البطالة.

طبقاً للعديد من التجارب الدولية التي طبقت برامج الإصلاح، فقد واجهت إنكماش في اقتصادياتها الوطنية، ومن ثم احتوت معدلات التضخم على المدى القصير في أول فترة تطبيق البرامج الإصلاحية،

ليعود التضخم ليرتفع مرة أخرى، وفي هذا الإطار لا تعد برامج صندوق النقد أداة كافية لاحتواء هذا المؤشر، وهو ما يستلزم إجراءات محلية مصاحبة لكبح التضخم، سواء عبر سياسات نقدية أو مالية لا تتعارض مع شروط الصندوق، وهو الأمر الذي يضع قيود على تنفيذ هذه السياسات، ويجعل التضخم المصاحب للإنكماش له تأثيرات ممتدة تتعدى فترات برامج الإصلاح.

المالية العامة وخفض الإنفاق العام

تركز سياسات الصندوق بشكل كبير على تصحيح عجز الموازنات في الدول سألقة الذكر، خاصة مع تنامي وإستدامة هذا العجز، وفي هذا الإطار شددت على ضرورة خفض الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال تقليص الموظفين الحكوميين كبند اول، بالإضافة لتقليص الدعم السلي و دعم الوقود، بالإضافة للاتجاه لزيادة الإيرادات الضريبية، وهي السياسات التي لها آثار اجتماعية سلبية مباشرة على المواطن تُعد حالة تونس الحالة الأبرز فيما يتعلق بتقليص الموظفين، والتي لازالت تواجه مشكلات تحول دون تطبيق قرار خفض العمالة، كما تحمل هذه التدابير في طياتها تحديات سياسية لعدم تقبل وتحمل الرأي العام لآثارها التي تمس الحياة اليومية للمواطن.

زيادة الإنكشاف للمتغيرات الاقليمية والدولية

من الواضح أن الدول المطالبة بقروض صندوق النقد، تعاني من أزمة الانكشاف الاقتصادي للخارج، نتيجة تزايد حجم الديون الخارجية، وزيادة الإعتماد على المنح والمساعدات، خاصة وان البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق ينبغي أن تكون مموله بالكامل على الأقل في أول سنة بعد موافقة المجلس التنفيذي، حتى يتوافر الدعم اللازم للبلد المقترض بينما تجري السلطات الإصلاحات المقررة، وفي

حالة مصر، يتطلب هذا وجود تأكيدات من مانحين ثنائيين بتقديم تمويل يتراوح بين ٥-٦ مليار دولار أمريكي، وبالتالي يلقي هذا بمزيد من الأعباء المالية على الدول المقترضة.

من المعروف أن اعتماد دول المنطقة لاستيراد حاجاتها الأساسية من الخارج يعرضها لمزيد من الإنكشاف، وبالتالي مع شروط الصندوق لتقليص الإنفاق العام، وتخصيصه للأولويات، قد يتم زيادة شراء السلع الأساسية من الخارج لتوفيرها بأسعار مناسبة حفاظاً على الطبقات الفقيرة، وبالتالي ستعرض تلك الدول لتأثير التقلبات السعرية لهذه السلع بشكل أكبر، خاصة مع الاتجاه لتحرير سعر عملتها المحلية.

نفس الشيء بالنسبة للدول المصدرة للمواد الخام، وعلى رأسها العراق التي تعتمد على الموارد البترولية، والذي أنخفض سعره عالمياً تاركاً أزمة مالية خانقة في اقتصادها الوطني، وتتضمن الإصلاحات الاقتصادية زيادة الإيرادات من الصادرات، مما يدفع الحكومة لزيادة الإعتماد على ذلك المورد الوحيد، وبالتالي يجعلها أكثر إنكشافاً، وإن كان من الأجدى أن يتم توجيه المساعدات المالية لتنويع الاقتصاد الريعي للعراق ، أسوة بما تقوم به الدول الخليجية حالياً، بدلاً من توجيه القروض لمواجهة لمواجهة الاختلالات الاقتصادية الحالية.

وفي نفس الإطار هناك معضلة تتعلق بخفض الإنفاق الحكومي، وهو ما يقلص من الدعم المادي للمصدرين، وبما يقلص من تنافسية منتجاتهم في الأسواق العالمية لإرتفاع تكلفتها، ويتضمن ذلك أيضاً زيادة الضرائب التي ترفع من تكلفة الإنتاج، وهو ما يعني الخضوع لمنافسة شرسة في الأسواق الخارجية، وبما يزيد من احتمالية تراجع بعض هذه الصادرات، مهددةً بذلك استمرار تلك الصناعات.

آثار اجتماعية سلبية

نتيجة للآثار السلبية السابقة، تظهر العديد من الآثار السلبية على المستويين القريب والمتوسط، وهي تتركز في إزدياد معدلات الفقر نتيجة تزايد معدلات التضخم والبطالة، وتقليص الإنفاق الحكومي، كما أن هذا يسفر عن تزايد التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويزيد من الأمر وطأة تراجع دور الحكومات في الاقتصاديات الوطنية، وبما يتيح تمكين القطاع الخاص بشكل كبير، وبالتالي تزايد فرص الإحتكار والتحكم في الأسعار.

خاتمة

أن الإطار النظري الذي يقدمه صندوق النقد الدولي قد أثبت عدم جدواه في العديد من الحالات خاصة في العديد من دول افريقيا جنوب الصحراء، والتي لاتزال تعاني من الفقر وتراجع مؤشرات اقتصادها، وذلك في ظل تطبيق برامج لا تراعي الآثار السلبية المحتملة بشكل دقيق، خاصة وأن استدامة تأثير الإصلاحات أمر غير مؤكد، وهو ما يضع عبء سياسي جديد على صانع القرار في دول منطقة الشرق الأوسط، لذلك من المفترض أن تكون هناك سياسات بديلة ومرنة وواقعية تضعها الدولة لتطبيقها في حالة فشل السياسات المفروضة من الصندوق، مع التركيز على البعد الاجتماعي الأكثر تضرراً من برامج الإصلاح.

أن الإصلاح الهيكلي في التجارب الدولية السابقة يعتبر أصعب بكثير من التصحيح على المستوى الإقتصادي الكلي الذي تستهدفه البرامج الحالية، وهو الأمر الذي تنبه له الصندوق تحسباً من تكرار سلبيات برامج الإصلاح والتثبيت الهيكلي، وبالتالي تركز البرامج الجديدة على معالجة مظاهر الأزمة الاقتصادية، ولا تهتم بجذورها، وهو ما يسفر عن استمرار المطالبة ببرامج إصلاحية على فترات زمنية متلاحقة، وهو ما تجلى في مطالبة العديد من الدول التي طبقت برامج الإصلاح في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، بقروض جديدة لمعالجة نفس المشكلات التي واجهتها سابقاً.

تُعد جميع السياسات التي يضعها البنك متشابكة وتضاعف من حجم التأثير، مثل تطبيق سياسات نقدية لاحتواء التضخم (مثل رفع سعر الفائدة)، وسياسات مالية لخفض الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الضريبية، وهو ما يسفر في النهاية عن إنكماش الاقتصاد بوتيرة متسارعة، ومن جهة أخرى تحمل برامج الإصلاح في طياتها سياسات متناقضة، فعلى سبيل المثال يشجع الصندوق على توفير فرص التمويل للمشروعات الصغيرة، ولكن في نفس الوقت يطالب بسياسات لاحتواء التضخم تتضمن رفع سعر الفائدة، وهو ما يعرقل مطالبة المشروعات الصغيرة بقروض تمويلية نتيجة سعر الفائدة المرتفع، والتي تؤثر على جدوى الاستثمار والربحية.

بشكل عام، يوجد ببرامج الإصلاح العديد من السلبيات التي تؤثر على اقتصاديات الدول المطبقة لها، وبالتالي من المهم تحقيق أقصى استفادة من الإيجابيات التي قد تتحقق منها، وإعتبارها كمرحلة إنتقالية للوصول لإصلاح ذاتي وتنمية حقيقية، بما يراعي خصوصية الدولة، وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في محيطها الإقليمي.

تحولات المشهد العسكري في سوريا

أ/ أحمد عدلي

باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

"تحولات المشهد العسكري في سوريا"

أحمد عدلي*

تمهيد:

تشهد معادلة التوازن العسكري في سوريا تغيرات متلاحقة، لعل أهمها تعرض قوات المعارضة لخسائر ميدانية كبيرة خلال الفترة الأخيرة إثر نجاح الجيش السوري في حسم الصراع حول حلب بعد سيطرته على أحياء حلب الشرقية، وذلك ضمن العملية العسكرية الواسعة التي كان قد أطلقها في ١٥ نوفمبر ٢٠١٦. وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة إلى بيان خلفيات الصراع حول حلب، وأسباب التقدم العسكري الحالي للجيش السوري، وتداعيات سيطرته على حلب على الصعيدين العسكري والسياسي.

أولاً: خلفية عن الصراع حول حلب:

تدرج الصراع بين قوات المعارضة وقوات الجيش السوري حول حلب على مدار عمر الصراع السوري منذ بدايته في مارس ٢٠١١ عبر مراحل متعددة، يمكن إجمالها على النحو التالي:

١. كانت قوات المعارضة قد سيطرت في يوليو ٢٠١٢ على أجزاء واسعة من شرق وجنوب شرق حلب،

لتظل حتى بداية يوليو ٢٠١٦ مسيطرة على الأحياء الشرقية للمدينة، فيما يسيطر الجيش السوري

على بعض أحياء غرب حلب.

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

٢. حاصرت قوات الجيش السوري منذ ٧ يوليو ٢٠١٦ - بعد سيطرتها على طريق الكاستيلو- الأحياء الشرقية لحلب التي كان يقيم فيها حوالي ٢٥٠ ألف شخص في ظل ظروف إنسانية صعبة، خاصة مع عدم تمكن المنظمات الدولية من إدخال أي مساعدات إغاثية إليها.
٣. كانت فصائل المعارضة قد نجحت في أغسطس ٢٠١٦ بعد إطلاقها عملية عسكرية في فك الحصار عن الأحياء الشرقية، حيث سيطرت على بعض أهم معاقل الجيش السوري العسكرية في حلب مثل كلية المدفعية وكلية التسليح والكلية الفنية الجوية وحي الراموسة (الذي تحول بعدها إلى حلقة الوصل بين شرق حلب حيث توجد المعارضة وغربها حيث يوجد جيش الفتح).
٤. تمكن الجيش السوري بعد ذلك (بعد إطلاقه عملية عسكرية واسعة في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦) من فرض الحصار مجدداً على الأحياء الشرقية بعد تمكنه من السيطرة مرة أخرى على حي الراموسة.
٥. أطلقت قوات المعارضة السورية معركة "ملحمة حلب الكبرى" يوم ٢٨ أكتوبر الماضي لفك الحصار مرة أخرى، لكنها فشلت بعد إطلاق الجيش السوري معركة مضادة في ١٥ نوفمبر الماضي.

ثانياً: أسباب التقدم العسكري للجيش السوري:

استفادت قوات الجيش السوري من عوامل عدة مكنتها من السيطرة على محافظة حلب، ومن أبرز تلك العوامل ما يلي:

١. إتباع قوات الجيش السوري سياسة عسكرية هجومية متكاملة جواً وبراً وهو ما مكنتها من تنويع

هجماتها، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ. الإسناد الجوي الروسي القوي، واستمرار تفوق الجيش السوري في بعض النواحي مثل

الطائرات والمدفعات الثقيلة والمدافع، وزيادة المساعدات الخارجية له خاصة من إيران

وروسيا، بالإضافة إلى التدخل الروسي والذي تم خلاله استخدام أسلحة استراتيجية غير متوافرة لدى المعارضة.

ب. الإسناد البشري المعتمد على الدعم الإيراني كقوات رسمية أو ميليشياوية، بالإضافة إلى لجوء الجيش السوري إلى تشكيل وحدات من المتطوعين على غرار "الفيلق الخامس اقتحام" الذي تم الإعلان عن تشكيله في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما قلص من حدة الأزمة في الموارد البشرية التي عانى منها لفترة طويلة.

ج. إتباع الجيش السوري سياسة الحصار الشامل منذ تمكنه من قطع طريق الكاستيلو في ٧ يوليو ٢٠١٦ (حيث كان هذا الطريق بمثابة الشريان الأخير للمعارضة في محافظة حلب والذي يأتي من محافظة إدلب المجاورة عبر تركيا والذي يربط بين ريف حلب الغربي ومدينة حلب) وهو ما أدى إلى قطع طريق إمدادات وتموين المعارضة نحو الأحياء الشرقية لحلب.

٢. تراجع الدعم الدولي لقوات المعارضة، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

أ. تركيز الاهتمام الدولي (الأمريكي تحديداً) على محاربة الإرهاب، وإعطاءه أولوية أولى في الملف السوري.

ب. انحسار الدعم التركي للمعارضة في حلب، في ضوء المصالحة الأخيرة بين موسكو وأنقرة وانشغال تركيا في ترتيب أوضاعها الداخلية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، وانشغالها كذلك في تحجيم الأكراد في الشمال السوري كأولوية أولى لها ضمن عملية درع الفرات الجارية. ويُشار في هذا الإطار إلى أن الاستخبارات التركية رعت في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ اجتماعاً بين قادة روس وممثلين عن فصائل المعارضة في حلب، ونوهت تحليلات عدة إلى أن الهدف التركي من هذا الاجتماع كان عقد صفقة مع موسكو تقضي بأن تسهل أنقرة خروج مقاتلي المعارضة من شرق حلب مقابل عدم اعتراض موسكو على سيطرة قوات "درع الفرات" التركية على مدينة الباب.

ج. فشل المساعي الدبلوماسية الدولية في إقناع روسيا بوقف القصف، خاصة مع إعلان موسكو أن كل المقاتلين المتبقين في شرق حلب إرهابيين وأهدافاً لمشروعة لعملياتها، ويُشار في هذا الإطار إلى أن روسيا والصين عطلتا للمرة السادسة مشروع قرار قدمته مصر وأسبانيا ونيوزلندا إلى مجلس الأمن يوم ٥ ديسمبر ٢٠١٦، كان يتضمن وقف القتال في حلب لمدة ٧ أيام وإدخال المساعدات إليها ثم فصل المعارضة عن جبهة فتح الشام "النصرة سابقاً".

٣. عوامل خاصة بالمعارضة تتمثل في فشلها في تشكيل واقع عسكري مقنع للشعب السوري وللمجتمع الإقليمي والدولي، وفي بناء كيان عسكري حقيقي قادر على إدارة أزمة سياسية معقدة بحجم الأزمة السورية وقادر على إدارة أية مفاوضات قادمة نحو الحل السياسي. ويعد فشل المعارضة في حلب صورة مصغرة من حالة الإخفاق العسكري العام لقوات المعارضة، وأسباب ذلك ما يلي:

- أ. اختلال العلاقة بين مكونات المعارضة السياسية ومكوناتها العسكرية، وعدم قدرة المكونات السياسية وعلى رأسها الائتلاف الوطني على تأكيد سيطرته على جماعات المعارضة المسلحة.
- ب. الفشل في تأسيس كيان عسكري موحد، بحيث يكون ممثلاً حقيقياً للجبهات والفصائل العاملة على الأرض ولزيادة التنسيق بين تلك الفصائل.
- ج. التأثير المباشر للقوى الإقليمية والدولية على المعارضة، وتباين مصالح هذه القوى، وهو ما أفقد المعارضة السورية استقلالية القرار الوطني بسبب عدم قدرتها على تخطي الدول والجبهات الداعمة والممولة لها، وهو ما جعلها حلبة صراع بين الجبهات الخارجية الداعمة.
- د. فشل المعارضة السياسية في بناء إطار عمل مشترك يجعلها فاعل حقيقي في الصراع لأنها لا تمثل قوى اجتماعية واضحة، حيث أن أغلب قياداتها عاشوا في خارج سوريا قبل إندلاع الأزمة.

كما أن هذه المعارضة لا تمتلك الحد الأدنى من الانتظام الفكري والسياسي والخبرة الإدارية،

وفشلها منذ البداية في مأسسة عملها ووضع أنظمة داخلية ولوائح يتم الالتزام بها.

هـ. أن استمرار نشاط التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيمي داعش وجمهية النصر، جعل

العديد من القوى الإقليمية والدولية تقتنع نسبياً بأن الرئيس الأسد يواجه حرب إرهابية

وهو ما أدى إلى تحسين صورته الدولية نسبياً، كما دفع تلك القوى لأن تتشكك في تقديم دعم

إلى فصائل المعارضة خوفاً من ارتباطهم بتلك التنظيمات الإرهابية.

و. عدم امتلاك المعارضة الأسلحة النوعية التي تستطيع من خلالها مواجهة الجيش السوري

وإحداث تغيير مهم في ميزان القوى، وساعد على ذلك تراجع الدعم اللوجيستي لقوات المعارضة

خاصة بعد خسارتها خلال الفترة الأخيرة لبعض المعابر الحدودية في الشمال السوري.

ز. تعرض عناصر المعارضة لاستنزاف بشري كبير في الفترة الأخيرة، ذلك في ضوء خسائرها

الميدانية الأخيرة وهو ما توضحه إحصاءات المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ثالثاً: تداعيات سيطرة الجيش السوري على حلب:

يحمل نجاح قوات الجيش السوري في حسم الصراع حول حلب مجموعة من الدلالات والتداعيات

على الصعيدين العسكري والسياسي، تتمثل فيما يلي:

على الصعيد العسكري:

١. أن ذلك سيدفع الجيش السوري للتعويل بصورة أكبر على الحسم العسكري للأزمة خاصة وأن

السيطرة على حلب تشكل أكبر إنجاز عسكري له استراتيجياً ورمزياً منذ بدء الصراع في ٢٠١١،

وهو ما يرجح تصاعد العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش السوري والمجموعات الموالية له

خلال الفترة المقبلة.

٢. أن الجيش السوري سيكون مؤهلاً وأكثر مبادرة من الناحية الهجومية وهو ما سيمكنه من فتح معارك إضافية وحسم معارك مفتوحة حالياً على غرار المعارك في دمشق وريفها، ويعنى ذلك بالتعبية مزيد من فشل قدرة المعارضة على المستوي العملياتي وركونها في الجبهات القتالية الأخرى إلى النمط الدفاعي.

٣. نجاح الجيش السوري في إفشال مساعي المعارضة للتنسيق فيما بينها عبر غرف العمليات المشتركة التي تهدف إلى توحيد الجهد العسكري، من خلال إفشال تحالف غرفتي عمليات حلب وجيش الفتح وهو ما سيقصص من عزيمة فصائل المعارضة لتكرار مثل هذه التحالفات الكبيرة، ويُشار في هذا الإطار إلى أن فصائل المعارضة داخل أحياء حلب الشرقية كانت قد أعلنت في ١ ديسمبر ٢٠١٦ بأنها اتفقت على حل نفسها وتشكيل جيش موحد تحت مسمى "جيش حلب" لصد هجوم الجيش السوري، لكنها فشلت في هذا المسعى بعد سيطرة الجيش السوري على شرق حلب.

٤. نجاح قوات الجيش السوري في حصار محافظة إدلب من جهتها الشمالية الشرقية، بالإضافة إلى فك الارتباط الجغرافي بين ريف حلب الجنوبي وريف إدلب الشمالي الشرقي، وهو ما سيمكنها لاحقاً من الهجوم على إدلب التي تسيطر عليها فصائل جيش الفتح. ويُشار في هذا الإطار إلى أن الجيش السوري يدرك أنه بعد سيطرته على أحياء حلب الشرقية سينتقل الثقل الرئيسي للمعارضة في الشمال السوري من حلب إلى إدلب، وهو ما سيضعف نشاط المعابر الحدودية التي يسيطر عليها جيش الفتح في محافظة إدلب مع تركيا مثل أطمة وباب الهوى، وبالتالي قد تتحول إدلب إلى نافذة لإنعاش المعارضة مرة أخرى.

٥. المزيد من تأمين بعض الطرق والمطارات التي يستخدمها الجيش السوري بصورة أساسية في عملياته، وأهمها الطريق الدولي حلب - دمشق والذي يبلغ طوله ٣٦٠ كيلومتر والذي يتفرع منه طريق إمدادات الجيش السوري من حلب للاذقية، وطريق حلب- الرقة على المحور الشرقي. وكذلك

مطار كوبرس العسكري، الذي يعتبر أحد أهم المطارات في المنطقة الشمالية كونه يقع على الطريق الرئيسي بين حلب والرقّة.

على الصعيد السياسي:

١. نسف ما تبقي من آليات التفاهم المتبقية بين موسكو وواشنطن حول سوريا، خاصة بعد تعليق التعاون العسكري بينهما مؤخراً، وتوقف البلدين عن ترأس مجموعة العمل الخاصة بوقف العمليات القتالية المنبثقة من "المجموعة الدولية لدعم سوريا".
٢. المزيد من تماسك الجبهة المؤيدة للرئيس الأسد والتنسيق بصورة أكبر بينها، ويرتبط بذلك المحادثات التي أجراها الوفد الخاص للرئيس الروسي لشئون الشرق الأوسط وأفريقيا نائب وزير الخارجية "ميخائيل بوغدانوف" في طهران يوم ٦ ديسمبر ٢٠١٦ مع نظيره الإيراني "حسين جابري أنصاري" حول الوضع في حلب، وكذلك لقاء المندوب الخاص للرئيس الروسي لشئون سوريا "ألكسندر لاورنتيف" مع الرئيس "حسن روحاني" في طهران في مطلع ديسمبر ٢٠١٦.
٣. عدم تعويل الرئيس الأسد على الحل السياسي بصورة كبيرة، حيث من المرجح أن يكون أكثر تعنتاً -في ضوء نجاحه العسكري- تجاه أية مبادرات سيتم طرحها لاحقاً لإستئناف المفاوضات، وذلك على الرغم من الجهود الروسية بالتعاون مع تركيا وإيران للدفع بإتجاه الحل السياسي وتوصل الدول الثلاثة في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ إلى "إعلان موسكو" والذي يدعو إلى القيام بخطوات مشتركة لوقف إطلاق النار في كامل الأراضي السورية، بحيث لا يشمل ذلك تنظيمي داعش والنصرة، بالإضافة إلى دفع التسوية السياسية مع التزام الأطراف الثلاثة ضمان تنفيذ هذا الاتفاق.

خاتمة:

تشير المعطيات الميدانية الحالية إلى أن الأزمة السورية مرشحاً لمزيد من التصعيد وأن الرئيس الأسد بات أكثر إيماناً بالحل العسكري للأزمة في ضوء نجاحه في حسم الصراع حول حلب لصالحه، كما تشير إلى أنه يسعى إلى تحقيق اختراقات كبرى على جبهات ظلت عصية عليه لسنوات.

ويعد فشل المعارضة في حلب صورة مصغرة من حالة الإخفاق العسكري العام لقوات المعارضة في المشهد السوري، وذلك في ضوء اختلال العلاقة بين مكونات المعارضة السياسية ومكوناتها العسكرية، والفشل في تأسيس كيانه عسكري موحد، وافتقاد المعارضة السورية استقلالية القرار الوطني بسبب عدم قدرتها على تخطي الدول والجهات الداعمة والممولة لها.

ومن الواضح أن السياق الميداني السوري الحالي لن يكون في مصلحة المعارضة والقوى الإقليمية الداعمة لها في حال تقرر فعلياً عقد أي مفاوضات حول الحل السياسي، حيث ستمثل نجاحات الجيش السوري ورقة قوة لوفد الأسد التفاوضي وستظهر المعارضة بصورة الفاقد لأوراق حقيقية على الأرض.

مرحلة ما بعد بوتفليقة: مستقبل السلطة في الجزائر

أ/ عدنان موسي

باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" مرحلة ما بعد بوتفليقة: مستقبل السلطة في الجزائر "

عدنان موسي *

تمهيد:

يرتكز النظام الجزائري منذ تأسيسه بعد الاستقلال عام ١٩٦٢ على قاعدة ثلاثية الأبعاد، تضم كل من الجيش والرئاسة والاستخبارات العسكرية، بسبب دور الجيش والاستخبارات خلال حرب التحرير الجزائرية، ولهذا أصبحت هذه المؤسسات هي مركز القرار والمتحكمة في البلاد، والتي تختار أيضا رئيس الجمهورية، في انتخابات رئاسية _غالبا_ ما يفوز فيها مرشح الجيش، وبالتالي في ظل التراجع الكبير في الحالة الصحية للرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"، هناك جدل واسع حول مستقبل السلطة في الجزائر في مرحلة ما بعد "بوتفليقة".

اعتمدت العلاقة بين الأقطاب الثلاثة للقوة في الجزائر على سياسة التوافق، إذ ظهر هذا التوافق بين تلك المؤسسات فيما يخص اختيار الرئيس "بوتفليقة" ليكون هو الرئيس الثامن للجزائر منذ استقلالها، إلا أن الخلاف بدأ ينشب بينهما بعد ذلك ليتحول ذلك التوافق إلى تنافس على السلطة للانفراد بزمام الأمور، والتحالف بين مؤسستين على حساب الثالثة لإضعافها في اتخاذ القرار.

ومن هنا تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية، على النحو التالي:

- المحور الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري.
- المحور الثاني: موقع حزب الجبهة من المشهد السياسي، ومستقبل دوره.
- المحور الثالث: مستقبل السلطة في الجزائر في ضوء الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.

أولاً: طبيعة النظام السياسي الجزائري:

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

يمثل النظام السياسي الجزائري نظاماً رئاسياً كما يقره الدستور الجزائري، حيث يحتل رئيس الجمهورية هرم السلطة التنفيذية، مثلما يمنحه الدستور صلاحيات واسعة جعلته يمثل مركز ثقل النظام السياسي، كما ينص على التعددية السياسية، لكن طبيعة النشأة التاريخية للنظام الجزائري بعد الاستقلال أعطت للمؤسسة العسكرية دوراً كبيراً، نافس سلطات الرئيس، بل وسيطر عليه معظم الفترات. تسيطر حالة من شدة الغموض في إطار تحليل نظام الحكم في الجزائر، وعدم الوصول الى تشخيص حقيقي لسلطة القرار بالجزائر منذ الاستقلال الى الآن، رغم تداول ٧ رؤساء جمهوريات، حيث عرفت الجزائر بذلك جميع الحالات والمواقف والأزمات السياسية بالنسبة للرؤساء من انقلاب وعزل واستقالة وإقالة واغتيال ووفاة.

لكن النفوذ دائماً ما يرتكز في أيدي المؤسسة العسكرية منذ استقلال البلاد، ولم يتمكن أي رئيس في الجزائر من تجاوز هذا النفوذ إلا في حالات نادرة تجسدت خلال حكم الرئيس "هواري بومدين"، وقد كان لذلك منطقته بحكم أنه جاء من قلب قيادة تلك المؤسسة إلى سدة الحكم، كما تجسدت خلال حكم الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة_ خاصة في الفترة الأخيرة_ لأسباب أخرى تتعلق بإيجاد مخرج لعدد من جنرالات الجيش^١.

وبالنظر إلى النظام السياسي الجزائري فإنه يبدو ديموقراطياً في ظاهره، لكن واقعياً يخالف ذلك، حيث أنه لا تزال مؤسسة الرئاسة لا تتمتع بتلك القوة التي يخولها لها لادستور أمام مؤسسة الجيش، كما لا يزال الحزب الوحيد الممثل من جهة التحرير الوطني هو الحزب المهيمن منذ الاستقلال_ مع استثناءات قليلة_، وإن نشأت أحزاب سياسية أخرى بعد دستور ١٩٨٩ الذي ألغى نظام الحزب الواحد. شهدت الثورة الجزائرية منذ بدايتها صراعات مختلفة بين المكون العسكري والمكون السياسي من جهة، بالإضافة الى الصراع بين الداخل والخارج من جهة أخرى، وعادة ما ترد جذور هذين الصراعين إلى قرارات "مؤتمر الصومام"^٢ التي نصت على أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.

لكن الصراع الأكثر حدة كان بين العسكريين والسياسيين، والذي تجسدت معالمه في الصراع بين قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة هواري بومدين والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سواء

^١ مصطفى هميسي، من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١، ص ١١.

^٢ لمزيد من المعلومات حول مؤتمر الصومام، يمكن مراجعة كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢، لأزغيدى محمد لحسن، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

عندما كانت بقيادة فرحات عباس أو بن يوسف بن خدة فيما بعد، وقد أفضى هذا الصراع إلى ما يعرف بأزمة صيف ١٩٦٢، والتي وضعت الجزائر على مشارف حرب أهلية.^١

عكس مؤتمر طرابلس في مايو ١٩٦٢ الإنقسامات العميقة في صفوف الزعماء الجزائريين الفاعلين حول مستقبل البلاد، حيث رفض أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة ترشيح "أحمد بن بلة" لرئاسة الجمهورية، وتم انتخاب فرحات عباس من قبل "المجلس الوطني التأسيسي" في سبتمبر ١٩٦٢، كأول رئيس للجزائر، لكنه استقال بعد نحو عام، نتيجة خلاف عميق مع وزيره الأول آنذاك، أحمد بن بلة، الذي تسلم السلطة من بعده، قبل أن تشهد الجزائر تدخلاً مباشراً من الجيش بقيادة وزير الدفاع "هواري بومدين" في يونيو ١٩٦٥، حيث تم الإطاحة بـ "بن بلة".^٢

تولى "هواري بومدين" حكم الجزائر حتى ديسمبر ١٩٧٨، في فترة جسدت الارتباط الكلي بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ضمن تبعية مطلقة لرئيس الجمهورية، لهذا السبب لم تقدر التعددية السياسية والحزبية أن تجد لها مكاناً في الجزائر، وحتى الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني صار جهازاً إدارياً لا علاقة له بالوظيفة السياسية سوى ما تعلق بالتعبئة الجماهيرية لصالح مخططات وبرامج الرئاسة.^٣

عادت المؤسسة العسكرية للواجهة مرة أخرى بعد وفاة "بومدين"، وكانت هي الطرف الوحيد الذي فصل في مستقبل الحكم حيث اختار القادة العسكريون عسكرياً غير معروف في الأوساط الشعبية هو "الشاذلي بن جديد"، ومع مرور الوقت استطاع بن جديد أن يتحرر من مزيّة الذين جاؤوا به للحكم وصار رئيس الجمهورية مرة أخرى هو الحاكم الأول، ولكن ضمن أسلوب أقل صلابة وأكثر انفتاحاً من سابقه.^٤

وفي ١٩٨٨ اندلعت احتجاجات شبابية ضد سياسات التقشف، فدخلت البلاد في موجة اضطراب قمعتها قوات الأمن والجيش، دعا بعدها بن جديد إلى التعددية الحزبية، ما دفع "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" إلى المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية، وحين أظهرت نتائج الشوط الأول تقدمها، تدخل الجيش

^١ راجح لوني، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة الجزائر، ١٩٩٩ ص ٩-١٠

^٢ فتحى الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٤، ص ٤٢٣-٤٢٥

^٣ العقيد الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ٢٠١١، ص ١٤.

^٤ عبد الرزاق مقرى، نشأة النظام السياسي الجزائري وتطوره، جريدة الشروق، ٢٠١١/١٠/١١.

ووضع حدًا للعملية الانتخابية، وإثر ذلك استقال بن جديد من رئاسة البلاد، فاندلعت حرب أهلية طاحنة استمرت قرابة العشر سنوات "العشرية السوداء"، سيطر الجيش فيها على مقاليد الحكم^١. أما بالنسبة لجهاز الاستخبارات، فعلى الرغم من صلاته الوثيقة بجنرالات الجيش، إلا أن موقفه على مدار تاريخ صراعات السلطة بين الرئاسة والجيش ظلت متأرجحة بين المؤسستين، حسب قوة أحدهما في تسخير هذا الجهاز للضغط على المؤسسة الأخرى.

على الرغم من استمرار التوافق - أو التطابق - بين الجيش والرئاسة في الجزائر، حتى انتخابات ١٩٩٩، ظهر خلالها تنسيق كامل بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، ظهر ذلك بشكل واضح فيما يخص اختيار الرئيس الحالي "بوتفليقة" ليكون هو الرئيس الثامن، إلا أن الخلاف بين المؤسستين اشتعل بعد ذلك وازدادت وتيرته، على النحو التالي:

- أ- بدأ الخلاف بين المؤسسة العسكرية والرئيس بوتفليقة منذ الانتخابات الثانية في ٢٠٠٤، حيث حاول قائد الجيش الوطني الجزائري "أحمد لعماري"، عرقلة ترشح بوتفليقة للعهدة الثانية، وأعلن دعمه لترشح "علي بن فليس"، الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب رئاسة الوزراء والأمانة العامة للجبهة الوطنية للتحرير، واستعان لعماري في حربه المعلنة ضد بوتفليقة بثلاثة رجال، هم "عثمان طرطاق" (الذي صعد لقيادة جهاز المخابرات خلفا للجنرال مدين)، و"جبار مهنا"، والجنرال "حسان"، إلا أن بوتفليقة نجح في الفوز بالفترة الثانية في انتخابات ٢٠٠٤، ليبدأ بعدها في تصفيه الحسابات، حيث تم إجبار الجنرال لعماري على تقديم استقالته من منصبه كقائد للجيش، وتم نقل "عثمان طرطاق" إلى مكان بعيد في الصحراء، ليقضي ١٠ سنوات في ما يشبه المنفى.
- ب- عمل بوتفليقة بعد ذلك على كسب شعبية جماهيرية كي تدعمه، وقام بتعيين الجنرال "قايد صالح"، المقرب منه، على رأس الجيش، وقد كانت تلك بداية تحالف الرئاسة مع الجيش ضد جهاز المخابرات.
- ج- وفي يوليو ٢٠١٥، قام بوتفليقة عقب حدوث محاولة للتسلل إلى القصر الرئاسي، بإقالة ثلاثة مسؤولين كبار، هم قائد الحرس الجمهوري، وقائد الإدارة العامة للأمن الرئاسي، وقائد إدارة مكافحة التجسس.

^١ مصطفى هميسي، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٥.

د- قرر الرئيس بوتفليقة بعد ذلك تجريد المخابرات من مهمة تأمين الحماية للرئاسة، وإسناد هذه المهمة للحرس الوطني، ولكن الإجراء الأكثر إثارة للجدل كان الإعلان عن حلّ وحدة العمليات الخاصة، التي تمثل القوة الضاربة لجهاز الاستخبارات في حربه على الجماعات المسلحة.

هـ- في بداية شهر سبتمبر ٢٠١٥ أخذ الرئيس "بوتفليقة" الخطوة الاقوى حين أقال رئيس المخابرات الجزائرية، الجنرال "محمد مدين" المعروف باسم الجنرال "توفيق"، والذي بات يُعرف بلقب "إله الجزائر".

و- ثم جاء القاء القبض على المسؤول الاول عن مكافحة الارهاب سابقا في المخابرات الجزائرية الجنرال حسان (عبد القادر آيت عرابي) في سبتمبر ٢٠١٥ بموجب مُذكرة توقيف أصدرتها المحكمة العسكرية للبيدة.

من خلال استقراء لتاريخ الصراع بين المؤسسات الجزائرية على السلطة، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

لم تستطع مؤسسة الثاسة الاستقلال عن الجيش إلا في فترات استثنائية، ارتبطت بالأساس بقوة شخصية الرئيس، ورغبته في التنصل من قيود المؤسسة العسكرية. يعتبر الرئيس الحالي بوتفليقة، الرئيس الوحيد الذي تمكن من السيطرة بشكل شبه تام_ خاصة في الفترة الأخيرة_ على المؤسسة العسكرية.

ثانياً: موقع حزب الجبهة من المشهد السياسي، ومستقبل دوره

تصاعدت مؤخراً وتيرة الصراعات الداخلية في حزب جبهة التحرير الجزائرى، وظهرت بشكل واضح إلى السطح، حيث أصبح الصراع مستحكماً على قيادة الجبهة، قبيل أشهر من الانتخابات التشريعية، بعد استقالة الأمين العام "عمار سعداني"، الذي كان مثار انتقادات واسعة واتهامات بتعيين شخصيات محسوبة عليه في مؤسسات الحزب.

ارتبط ميلاد جبهة التحرير الوطني بنضال الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، وعندما وقع الانقسام في صفوف "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" برئاسة مصالي الحاج في ١٩٥٣، صب ذلك في صالح الفريق المؤيد داخلها لتبني الكفاح المسلح من أجل الاستقلال الوطني، وسرعان ما قام هؤلاء بإنشاء "مجموعة ٢٢" ثم "لجنة التسع" وتم الإعلان في ٢٢ يونيو ١٩٥٤ قرار تشكيل جبهة التحرير الوطني وجناتها المسلح جيش التحرير الوطني، ثم تسلمت الجبهة مقاليد السلطة عند استقلال البلاد عام ١٩٦٢.

لكن في الواقع، لم يعد الجزائريون ينظرون إلى حزب جبهة التحرير على أنها هي نفسها جبهة التحرير، فالجبهة التي قادت حرب الاستقلال ضمت طيفا سياسيا موحدًا تحت هدف واحد هو الخلاص من الاستعمار، أما حزب الجبهة فهو هيكل سياسي، وظيفته الرئيسية هو إضفاء الشرعية وأن يلعب دور الأداة للدولة.

حُمل الحزب مسؤولية الانهيار التام الذي أصاب المجتمع الجزائريّ على الصعيد الاجتماعي والاقتصاديّ جراء الخط الاشتراكي المنتهج، مما دفع الرئيس الشاذلي بن جديد إلى إعلان إصلاح جديد في الحزب كانت نتيجته فصل رئاسة الدولة عن رئاسة الحزب، وكان أمين عام الحزب الجديد "عبد الحميد مهري" قد بدأ معارضة القيادة السياسية نفسها.

اختلفت قيادة الجبهة حول مصير الحزب بعد مفاجأة فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدورة الأولى للانتخابات الجزائرية سنة ١٩٩٠، مما أدى إلى تدهور أوضاع الحزب، وخاض الرئيس بوضياف سياسة معارضة لوجود الحزب بدعوته إلى العودة إلى المرحلة الواحدة من جديد عبر وقف عملية التحول الديمقراطي، وتشكيل حزب واحد جديد يجمع كافة أطراف المجتمع الجزائريّ، مطلقاً على هذا الحزب البديل اسم "التجمع الوطني الديمقراطي"، ولكن ذلك لم يتم بسبب اغتياله، ثم دخلت الجبهة بعد ذلك أسوأ مراحلها بسبب معاملة السلطة لها، وكانت نتيجة انشقاقها الداخليّ عزل الأمين العام عبد الحميد مهري من قيادة الحزب، الذي خطّط له أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب عبد القادر حجار، وقاد الحزب بعد ذلك الدكتور بوعلام بن حمودة.

وعاد حزب جبهة التحرير الوطنيّ إلى معركة تنظيم شؤونه الداخلية، حيث مارست قيادة الجبهة سياسة التهميش والإقصاء ضدّ بعض مناضلي الحزب القدماء، وكان أول ضحية لهذه السياسة، هو "عبد العزيز بلخادم"، الذي أقصي بقرار من الأمين العام "بن حمودة" من المكتب الوطنيّ، وإزالة اسمه من قائمة دائرته الانتخابية بولاية الأغواط، لكنه وبعد وصول بوتفليقة إلى السلطة في ١٩٩٩، استدعى "بلخادم" وكلفه بوزارة الخارجية، ودعم الرجلان ترشّح رئيس ديوان الرئيس "علي بن فليس" لقيادة حزب جبهة التحرير الوطنيّ، قبل أن ينشب الخلاف معه في انتخابات ٢٠٠٤.

ويمكن ملاحظة أنّ قوة الجبهة مرتبطة بقوة قادتها، حيث كانت نتيجة التحالف بين بوتفليقة وبلخادم وبين فليس، العودة القوية لجبهة التحرير الوطنيّ، ليعود "حزب الأغلبية من جديد، والقوة السياسية

الأولى في البلاد، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن ذلك ارتبط بإحتواء الجبهة واخضاعها للطموحات الشخصية لتلك القيادات.

وكلما سعى حزب جبهة التحرير الوطني إلى فرض خياره القياديّ المستقل في الساحة الوطنية باعتباره حزب الأغلبية، قام الرئيس بإحتوائه ودفعه إلى شركائه السياسيين لخدمة برنامجه السياسي، وعدم إظهار قوة الحزب السياسية، وبالتالي يدعم الحزب موقع الرئيس داخل النظام السياسي.

شكلت مرحلة التعددية فرصة لجميع الأحزاب الجزائرية لتتبارى بكلّ حرية مع الحزب العتيد والنيل من مكانته الشعبية، وهو ما وقّر دعاية مضادة ضدّ الجبهة من قبل أحزاب تمتلك وعاء انتخابيا، فواجهت الجبهة الانعكاسات السلبية لهذه الهجمة المنظمة، حيث وجدت نفسها متهمة بتزييف التاريخ وخدمة النظام والمحسوبية والفساد، وانها شكلت الآلة الدعائية لنظام الحزب الواحد، وقد كانت النتائج السلبية لتلك الفترة الحرجة من تاريخ الحزب واضحة في الانتخابات التشريعية الثالثة في تاريخ الجزائر، حيث تفوق التجمع الوطني الديمقراطي وحركة حماس على الجبهة.

وكانت جبهة التحرير الوطني في ظلّ قيادة علي بن فليس أقوى قوة سياسية في البلاد، ما مكّن بن فليس من حيازة ثقة الرئيس بوتفليقة الذي دعاه لتشكيل الحكومة، لكن بحلول سنة ٢٠٠٤، انقسمت قيادة المؤسسة العسكرية في دعم ترشّح علي بن فليس كمرشح لجبهة التحرير ضدّ الرئيس بوتفليقة في انتخابات الرئاسة، وصوّر البعض لمناضلي الجبهة بأنّ الجبهة بلغت من القوة ما يمكنها من دعم مرشحها لمنافسة الرئيس بوتفليقة على منصبه، والفوز عليه بعد نيّله دعم بعض قادة الجيش ودعم خارجي من الجانب الفرنسي، وانقسمت الجبهة دعم الرئيس بوتفليقة، أو بن فليس، وكانت هذه التجربة الثانية للجبهة في جبهة المعارضة على اختلاف التجارب في التوقيت والسياق، خصوصا تجربة قيادة عبد الحميد مهري للحزب، وهو ما دفع الناطق باسم الحزب "عبد الرحمان بلعياط" إلى القول بأنّ الجبهة لن تعود إلى تجربة المعارضة مرة أخرى.

دعم الجيش المترشحين بوتفليقة وبن فليس في آن واحد، لأنّه لم يرد أن يراهن على رجل واحد في انتخابات ٢٠٠٤، مما كان له أثره بعد ذلك في تعامل بوتفليقة مع المؤسسة العسكرية، ومنيت جبهة التحرير بترشيحها لعلي بن فليس بالفشل، حيث حصل الرئيس بوتفليقة على اغلبية كبيرة، ونتيجة لذلك بدأت بدأت حركة تصحيحية داخل الحزب بقيادي "بلخادم".

نجح السيد عبد العزيز بلخادم في إعادة الجبهة إلى هدوءها، وحصلت جبهة التحرير الوطني على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية الخامسة، وأصبح بلخادم الرجل المقرب من الرئيس بوتفليقة، قبل ان يتم الاطاحة به في ٢٠١٤ وإبعاده عن المشهد السياسي تماما بنفس الصورة التي تمت مع بن فليس.

وبالتالي، فليس جديدا صراع الأجنحة في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، لكنه هذه المرة يأخذ منحى جديدا في التحضير لمرحلة ما بعد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، فقد جائت استقالة "عمار سعداني" في أكتوبر ٢٠١٦، انعكاساً للخطاب السياسي الذي اتبعه، اذ تسبب في إحراج للسلطة في تعليقاته المتتالية، وأهمها تصريحاته في ندوة صحفية عقدها في ٥ أكتوبر ٢٠١٦، عندما وجه اتهامات بالخيانة طالت بشكل غير مباشر شخص الرئيس نفسه.

وتأتي تزكية وزير التضامن السابق والعضو في اللجنة المركزية "جمال ولد عباس"، المقرب من محيط وعائلة الرئيس بوتفليقة لخلافة سعداني مؤشراً قوياً على استمرار سياسة اقضاء الخصوم التي يتبعها بالإضافة الى اقضاء العناصر التي تسئ إلى صورة الرئاسة، كما هو في حالة "سعداني".

بالتالي من خلال استعراض موجز لتطور دور حزب جبهة التحرير الوطني، يمكن الخروج بالنقاط التالية:

- ١- اقتناع قيادة الجبهة بأنّ الابتعاد عن فلك مؤسسة الرئاسة عموماً، وعن قيادة الرئيس بوتفليقة بالخصوص، يعني المغامرة بموقع الحزب ومصالحه ووزنه السياسي وسط الجماهير التي تدين بالولاء للرئيس بوتفليقة، وأنّ صفة "حزب الأغلبية" لا تمكّن مناظلي الحزب من الخروج من عباءة النظام أو الرئيس بوتفليقة لأهمها تعني انتهاء الجبهة.
- ٢- عدم مراهنة الجبهة على متغيرات غامضة، كانهزام قيادة الجيش أو توقّر دعم خارجي لمنافسة الرئيس.
- ٣- تحقيق مصلحة الحزب في الاستمرار في الموالاة وعدم تكرار تجربة المعارضة، حتى ولو كانت فاتورة هذه الخطة التكتيكية على حساب المطالب الجماهيرية، الراغبة في لمس استقلالية القرار الجمهوري.

ثالثاً: مستقبل السلطة في الجزائر في ضوء الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة

تشير كافة المؤشرات عن وجود قلق دولي وإقليمي بشأن مستقبل السلطة في الجزائر، حيث شككت العديد من التقارير الدولية في قدرة الرئيس "بوتفليقة" الصحية على ادارة البلاد، واتهمت شخصيات بعينها في السيطرة على المشهد من وراء الستار، على رأسهم شقيق الرئيس ومستشاره "سعيد بوتفليقة".

تعكس سلسلة التحركات التي انتهجتها مؤسسة الرئاسة في الأشهر الاخيرة، عن تحضير واضح لعملية نقل السلطة، بإقالة الجنرال "محمد مدين" (توفيق) لم تتم بشكل مفاجئ، إنما نتيجة عملية ممنهجة لإضعاف الجنرال، للسيطرة على جهاز المخابرات الجزائرية تحت وصاية الجيش المباشرة، فعلى الرغم من أن الجنرال "توفيق" هو من رتب انتخابات ٢٠١٤ التي فاز فيها "بوتفليقة"، إلا أن صراع السلطة أدى إلى ازاحته بعدها من المشهد من قبل الرئاسة لتعزيز قوتهم، كما تم عزل وإبعاد مجموعات أخرى.

أدى تدهور الحالة الصحية للرئيس بوتفليقة في السنوات الأخيرة، إلى تغييره عن المشهد واللقاءات السياسية، فلم يخطب في الشعب مباشرة منذ أكثر من عامين، ولم يظهر في شاشات الاعلام إلا بضع مرات من خلال تسجيلات، وهو ما يثير شكوكاً حول حقيقة الوضع الصحي وقدرته على إدارة البلاد.

باتت الاضطرابات الاجتماعية، التي لا يمكن التنبؤ بها، جزءاً من الحياة اليومية السياسية في الجزائر، غير أن عدم القدرة على صياغة مطالب سياسية أوسع، وكذلك عدم التمكن من الاتصال بحركة عمالية صغيرة نسبياً من حيث العدد وليست مستعدة كثيراً للقتال، هي عوامل أساسية لعدم قيام معارضة اجتماعية حقيقية في البلاد.

ويبدو أن رصيد التعاطف والشفقة الذي كان يشفع للرئيس "بوتفليقة" بالاستمرار في الحكم بالرغم من حالته الصحية المشلولة قد بدأ يتآكل، في ظل الحالة الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الجزائريون، ومن شأن ذلك أن يقوي جبهة المعارضة، في حال إذا ما زادت الضغوط السياسية والشعبية.

خاتمة

ومن خلال عرض لصراعات السلطة في الجزائر، واقترب موعد تفاقم هذا الصراع لقرب الانتخابات التشريعية، يعقبها الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨، يمكن وضع عدد من السيناريوهات، على النحو التالي:

أ- السيناريو الأول: زيادة الضغوط الشعبية على الرئاسة، (وتواجه السلطة في الجزائر بشكل يومي احتجاجات شعبية ضد الحالة الاقتصادية الصعبة والحريات بالاضافة الى عدم وضوح حقيقة السلطة السياسية)، وبالتالي فالجزائر قد تتجه لانتخابات رئاسية مبكرة باستثمار المادة ٨٨ من الدستور الجزائري التي تخول إعفاء الرئيس حالة عجزه عن أداء مهامه الدستورية.

ب- السيناريو الثاني: تكرر أحداث ١٩٨٧ في تونس، (حينما تم تجريد الرئيس التونسي المريض "الحبيب بورقيبة" من منصبه في "انقلاب طبي"، على يد "زين العابدين بن علي"، وزير الداخلية في تلك الأيام)، وبالتالي احتمالية تكتل المؤسسة العسكرية والمخابرات ضد مؤسسة الرئاسة وحاشية "بوتفليقة"، بعدما بدا لهم الاجراءات القوية التي يتخذها والتي من شأنها ازالة المؤسسة العسكرية من المشهد، وانفراد الرئاسة بالحكم، لذا فقد يلجأ الجيش الى سيناريو "بورقيبة" في تونس.

السيناريو الثالث: تمثل الاجراءات الحالية من مؤسسة الرئاسة تجاه جنرالات الجيش حلقة من حلقات تحضير وافد جديد إلى الحكم، (وهو غالبا مستشار الرئيس وشقيقه "سعيد بوتفليقة")، والسعى من خلالها الى تهيئة الاجواء لتوليه السلطة بعد ازالة جميع الاطراف التي يمكن ان تعارض ذلك من قيادات الجيش، او المعارضة السياسية، ويرجح ان يخرج الرئيس بوتفليقة في مرحلة ما بعد التخلص من كافة الخصوم صراحة وتقديم شقيقه كمرشح يدعمه لخلافته في تحقيق طموحات الشعب الجزائري.

مستقبل العلاقات الأمريكية – التونسية (إدارة ترامب)

أ/ هاجر أبوزيد

باحثة بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" مستقبل العلاقات الأمريكية - التونسية (إدارة ترامب)"

هاجر أبوزيد *

تقديم:

أثار انتخاب الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" تساؤلات حول مستقبل العلاقات الأمريكية - التونسية نظراً لما اتسمت به حملته الانتخابية من توجهات تجاه دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في ظل تنامي الارهاب والصراعات المسلحة بالمنطقة وتسببها في ارتفاع معدلات اللجوء والهجرة، الأمر الذي يؤثر بلا شك على أمن الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً، وقد صعد شروع ترامب في اختيار قيادات عسكرية لها سابق خبرات في الشرق الأوسط، لشغل مناصب مدنية وأمنية حساسة تتفق مع أفكاره وسياسته، فرضيات متضاربة حول فرص توسيع العمليات العسكرية للحرب على الإرهاب في المنطقة، ربما في أضعف الاحتمالات من خلال الضغط الأمريكي لدفع الدول الأوروبية لزيادة سقف نفقاتها الدفاعية، وهو ما أثار اهتمام دوائر صنع القرار التونسي حول خيارات السياسة الأمريكية تجاه الدول الحليفة والصديقة (سياسياً -اقتصادياً- عسكرياً) وآليات التعامل معها، وفي هذا الصدد تحلل الورقة المطروحة دوافع الترقب التونسي تجاه إدارة "ترامب"، وبحث موقع تونس على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة^١.

* باحثة بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

^١ - جدير بالملاحظة أن هذه الورقة أعدت خلال الفترة الممتدة من تاريخ فوز انتخاب "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٩ نوفمبر ٢٠١٦ إلى أواخر ديسمبر ٢٠١٦ أي قبيل إقرار التشكيل النهائي للإدارة الأمريكية الجديدة، وتنصيب ترامب رسمياً في ٢٠ يناير ٢٠١٧.

العلاقات التونسية - الأمريكية خلال إدارة أوباما:

تمتعت تونس خلال فترة حكم "بارك أوباما" بوضع متميز على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، لاسيما بعد عام ٢٠١١، حيث تطورت العلاقات بين البلدين بإقدام إدارة أوباما على دعم تونس بطرق مختلفة، جاء أبرزها الدعم السياسي في المحافل الدولية لإظهار نجاح التجربة الديمقراطية في تونس بعد ثورة ٢٠١١، وجهود تونس في دعم استثمارات القطاع الخاص عبر حزمة من القوانين (شراكة القطاع العام بالخاص، القوانين المصرفية، قانون الاستثمار الجديد)^١، فضلاً عن الاحتفاء الأمريكي من قبل مؤسسات الفكر والأبحاث بالقيادات السياسية والمدنية التونسية وعلى رأسهم زعيم حركة النهضة الإسلامية "راشد الغنوشي"، فضلاً عن الدعم الأمريكي للاقتصادي التونسي خلال إدارة أوباما، إلا أن الدعم العسكري الأمريكي تصدر الواجهة في السنوات الست الأخيرة حيث برز بوضوح في مجالات مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود التونسية المشتركة مع ليبيا، لاسيما بعد منح تونس صفة الحليف الاستراتيجي من خارج الناتو، بموجب اتفاق شراكة استراتيجية عسكرية - ازعجت دول إقليمية كالجزائر-، حيث تلقت تونس بموجها مساعدات عسكرية أمريكية (سيارات دفع رباعي - طائرات استطلاعية - طائرات مراقبة دون طيار، زورقين للدوريات البحرية بقيمة ٢٠ مليون دولار ضمن منظومة تأمين الحدود، والتي تضمنت إنشاء سياج الكتروني لمراقبة على الحدود مع ليبيا بتعاون تونسي أمريكي

^١ - كلمة "أرون كومان" رئيس الوفد الأمريكي خلال المؤتمر الدولي للاستثمار بتونس ٢٠٢٠، حيث أشار أن بلاده قدمت منذ عام ٢٠١١ أكثر من (٩٠٠ مليون دولار) كمساعدات لتونس في مجالات دعم الديمقراطية والأمن والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن تقديم ضمانات لقروض ائتمانية سيادية لتونس، وذكر أن صندوق "تونس - أمريكا" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قيمة رأس ماله (٨٠ مليون دولار) بنهاية ٢٠١٦، للمزيد انظر موقع السفارة الأمريكية بتونس،

<https://arabic.tunisia.usembassy.gov>

ألماني، ويتولى حوالي ٧٠ عسكري أمريكي تدريب عناصر من الجيش التونسي على استخدام الطائرات المسيرة).

وقد سمحت القيادة السياسية التونسية لتلك الطائرات الأمريكية - لم يحدد نوعيتها- للقيام بعمليات استطلاعية استخباراتية على الحدود التونسية - الليبية المشتركة، بغرض تبادل المعلومات الاستخباراتية اللازمة للتصدي لمحاولات تسلل العناصر الإرهابية المسلحة، ولتفادي حدوث أي هجمات إرهابية جديدة على الحدود، وذلك بعد تصاعد تخوفات الأجهزة الأمنية والعسكرية من قيام هجمات مماثلة للهجوم الذي تم على عدد من المقرات الأمنية والحكومية في منطقة "بن قردان" الحدودية بغرض السيطرة عليها^١، بيد أن الرئيس التونسي نفى قيام الطائرات الأمريكية بتنفيذ عمليات قتالية لضرب تنظيم داعش أو أية أهداف داخل الأراضي الليبية، مشيراً أن هذه الطائرات غير مجهزة عسكرياً لخوض مهام قتالية.

دوافع الترقب التونسي تجاه سياسة ترامب المحتملة:

تبدو آفاق العلاقات التونسية الأمريكية الآن مليئة بعدد من الإشكاليات التي دفعت دوائر صنع القرار التونسي لترقب مواقف الرئيس الأميركي الجديد وسياسته الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاستطلاع طبيعة الخيارات المستقبلية الأمريكية لاسيما في ظل غياب لغة تعزيز حقوق الإنسان والأقليات في خطاب ترامب، ومن المعطيات المفسرة لذلك الترقب ما يلي:

١. موقف الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه حركة النهضة الإسلامية، باعتبارها الفرع التونسي لتنظيم الإخوان المسلمين، وشريك في حكم تونس بما لها من أغلبية برلمانية وتحالف سياسي مع حزب "نداء تونس" العلماني، لكن توجهات الرئيس الأميركي الجديد ودائرته المحيطة تكن عداءً

^١ - شاهد حوار "الباجي قائد السبسي" مع قناة "الحوار التونسي" التلفزيونية التونسية يوم الثلاثاء ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦، موقع بوابة رئاسة الجمهورية التونسية، ٢٣/١١/٢٠١٦.

واضحاً تجاه حركات الإسلام السياسي ومنها تنظيم الإخوان المسلمين، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وهو ما نلمسه مثلاً في توجهات الجنرال المتقاعد "مايكل فلين" مستشار الأمن القومي الجديد، علاوة على ذلك سيمثل تصاعد الأزمة السياسية داخل "نداء تونس" وغيره من الأحزاب العلمانية دافعاً نحو تقوية الثقل السياسي لحركة النهضة وهو ما قد يقلق الإدارة الأمريكية الجديدة إذا صدقت نواياها بصياغة سياسات وقوانين مناهضة للحركات الإسلامية على اختلافها، وإذا تعالت أصوات دعاة الإسلاموفوبيا بأمريكا خلال السنوات القادمة.

٢. أهمية الدعم الأمريكي لتونس إلا أن "ترامب" في الوقت الذي لم يقدم فيه وعوداً بالدفاع عن العالم الليبرالي الحر أو توسيع أولويات بلاده تجاه بلدان معينة، أبدى أهمية لضرورة أن تتحمل أوروبا الأعباء داخل الناتو الذي تتمتع فيه تونس بصفة الحليف^١، وقد بدأت مؤشرات الاستجابة الأوروبية لهذا التوجه الأمريكي يترجم أولاً في رغبة ألمانيا في تطوير قوتها العسكرية من خلال مضاعفة ميزانية انفاقها العسكري^٢، وهو ما قد يترجم في صور توسيع الاسهام الألماني داخل الناتو، ثانياً ضغط ألمانيا لإنشاء مخيمات استقبال لطالبي اللجوء قرب الحدود التونسية - الليبية بتمويل أوروبي، وهو ما يتزامن مع قرار الأمين العام لحلف الناتو توسيع وتطوير مهام عملياته البحرية قبالة سواحل ليبيا لتشمل مجالات أخرى بتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، دون أن يحدد طبيعة تلك المجالات، لكنها ربما تتصل بعمليات تكثيف مراقبة وإنقاذ سفن المهاجرين غير الشرعيين في المتوسط لنقلهم إلى مركز اللجوء المزمع إنشاؤها^٣، ثالثاً تحويل بعض دول أوروبا كفرنسا وبلجيكا ديونهما المستحقة على تونس إلى مشاريع تنموية، وتوقيع مذكرة تفاهم في المجال

١- صحيفة العرب اللندنية، ٢٦/١١/٢٠١٦، ص٨.

٢- ويبلغ مستوى الانفاق حالياً ٣٤ مليار يورو سنوياً.

٣- ويتزامن ذلك أيضاً مع توصل الاتحاد الأوروبي لاتفاق مع مالي لتشجيع عودة المهاجرين الماليين من أوروبا مقابل دعم أوروبا لمالي في مجال التنمية وجوازات السفر الالكترونية وتحسين الوضع الأمني في الجزء الشمالي من مالي، حيث سيتم تقديم أموال لمالي لمساعدتها في خلق فرص عمل وتعزيز أمن الحدود.

الأمني بين تونس وكل من بريطانيا وإيرلندا الشمالية، وابداء بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج استعدادهم لتوسيع اطر التعاون الأمني والعسكري مع تونس.

٣. احتمالات غلبة الرؤية العسكرية على إدارة ترامب بسبب اختيار قادة سابقين في الجيش الأمريكي لشغل مناصب أمنية رفيعة^١، يُرجح أن يكون لهم صلاحيات سياسية غير مسبوق^٢، إلا أن الأمر تتجاذبه رؤيتين تحليليتين، هما:

الأولى: إمكانية توجيه هؤلاء القادة للسياسة الأمريكية من خلال تقليل أية فرصة لاندفاع أمريكي جديد لتوسيع قيادة العمليات العسكرية بالخارج لخبرتهم السابقة ومعرفتهم بولايات الحرب وما نجم عنها من تكلفة مادية ومعنوية، وبالتالي سيسعون في الأغلب إلى استنفاد كل الخيارات قبل استخدام القوة الصلبة في الميادين المشتعلة الآن أو المحتملة بالمنطقة، فضلاً عن احتمالات تشجيعهم لتقديم الخيارات السياسية السلمية لإنهاء حروب المنطقة. ويدعم هذه الرؤية إمكانية توجه ترامب للانطواء الاستراتيجي بتخفيف الانخراط الأمريكي في الحروب والصراعات المسلحة، الأمر الذي سيسمح بتخفيف الأعباء والخسائر الأمريكية، وهذه الرؤية قد تصحح إذا دفعت الولايات المتحدة حلفائها بالمنطقة - كدول الجوار الليبي والناطو- لمزيد من التعاون في جهود إنهاء الصراع الليبي حفاظاً على أمنهم من تداعياته لاسيما ضد داعش وتدفقات الهجرة، حيث يتوقع أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الدعم لعمليات الناطو البحرية في المتوسط قبالة السواحل الليبية لتطبيق قرار حظر التسليح عن ليبيا ومنع وصول الأسلحة للتنظيمات الإرهابية ومواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

^١ - فعلى سبيل المثال رشح الجنرال المتقاعد حديثاً "جيمس ماتيس" لوزارة الدفاع وهو منصب مدني للإشراف على الجيش، ومعروف عنه تاريخ طويل من المشاركة في الحروب الأمريكية، فضلاً عن تعيين الجنرال/ مايكل فلين كمستشار الأمن القومي المختص بالتنسيق بين الجيش والخارجية، رغم أنه منصب مدني أيضاً.

^٢ - موقع كاوتنر بانث: فريق ترامب الجديد حكومة من الجنرالات والمليارديرات، نشرة أخبار ساعة، العدد ٦٢٠٦، السنة ٢٠١٦، ١١ / ١٢ / ٢٠١٦، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية)، ص ٥.

الثانية: قد يتجدد التدخل العسكري الأمريكي المباشر (قوات برية) في معالجة أزمات المنطقة لمحاولة حسم الصراع الليبي، إذا أولاً صدقت مقاربة ترامب حول الإرهاب، وإن توسع الدور الروسي في ليبيا وباقي المغرب العربي، خاصةً إن زادت روسيا ودول إقليمية من دعمها لقائد الجيش الليبي "خليفة حفتر" أو حاولت الضغط لرفع الحظر الدولي على توريد السلاح لليبيا، الأمر الذي قد يحفز الإدارة الأمريكية الجديدة لتركيز انظارها على ليبيا، لكن هذه الرؤية يصعب تحقيقها في ظل وجود علاقات جيدة بين بوتين وترامب واعضاء ادارته، وقد يسعون إلى استمالة روسيا تجاه العملية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة ودول الجوار الليبي (تونس - مصر والجزائر) مع بقاء الاحتمالات مفتوحة لإمكانية تكثيف الضربات الجوية الأمريكية وعمليات القوات الخاصة الأمريكية ضد داعش في مناطق ليبية جديدة خارج سرت.

٤. احتمالات تغليب أهمية دفع الاقتصاد والتجارة الأمريكية خلال الفترة القادمة خاصة لمواجهة الصعود الصيني الأمر الذي قد يتبعه مراجعة أمريكية لأولويات دعمها المالي الخارجي لدعم الديمقراطية في تونس، بمعنى أنه قد تبدى الإدارة الجديدة نوع من التغيير في نسق مسانديتها للعملية السياسية بتونس أو جنوب الدعم الاقتصادي. وقد جاء قرار السلطات التونسية ادخال "اليوان" الصيني في احتياطاتها النقدية لتوسيع اطر العملات الأجنبية الرئيسية المتعامل بها في أسواق المال^١، وذلك لإنعاش التبادل التجاري بين الصين وتونس، ولتقليل الاعتماد على الدولار في المعاملات المالية التونسية، الأمر الذي قد تراه الولايات المتحدة الأمريكية تحدياً غير مباشر لمصالحها الاقتصادية.

^١ - رغم توافقه مع قرار صندوق النقد الدولي باعتماد اليوان الصيني عملة احتياطي نقدي عالمي.

٥. رغبة تونس في تعظيم حضورها الاقليمي والدولي - بمساعدة أمريكية، من خلال حشد الدعم والمناصرة الدبلوماسية الدولية اللازمة لانتخاب تونس عضواً غير دائم بمجلس الأمن الدولي بحلول عام ٢٠٢٠، فضلاً عن عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
٦. التدايعات المحتملة لإسقاط البند الخاص بتخصيص مبلغ قيمته (٤٢ مليون دينار) بما يعادل (١٩ مليون دولار)، تعويضاً عن الاعتداءات التي شهدها السفارة الأمريكية ومباني تابعة لها في ١٤ سبتمبر ٢٠١٤، من قانون الميزانية التونسية للعام ٢٠١٧.

الخيارات الأمريكية المستقبلية:

لقد سعت تونس في اعقاب فوز ترامب وما اعقبه من حركة تعيينات وترشيحات لفريق الإدارة الجديدة خاصة المناصب الحكومية العليا ذات الصلة بالسياسة الخارجية والدفاع والأمن القومي، إلى محاولة تلمس طبيعة الخيارات المستقبلية للإدارة الأمريكية الجديدة تجاه تونس، حيث عقد وزير الخارجية التونسي "خميس الجبيناوي" لقاءً بدبلوماسي أمريكي أكد له اعتراف بلاده مواصلة دعمها للتجربة الديمقراطية التونسية، إلا أن الجبيناوي نفي أن يكون اللقاء المذكور له علاقة بمستقبل السياسة الأمريكية تجاه الأزمة الليبية.

وباستطلاع باقي ردود الأفعال التونسية، يمكن تفسير رؤية السلطات التونسية تجاه الإدارة الأمريكية الجديدة، حيث حث الرئيس التونسي "السبسي" الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية مواصلة دعمها لتونس، ولم يخفي السبسي التنويه لوجود تشاؤم تجاه السياسة الخارجية الأمريكية في العهد الجديد. ولم تخف حركة النهضة الإسلامية بدورها توجسها المبطن، من الإدارة الأمريكية الجديدة، رغم محاولة الحركة تقليل مخاوف مناصريها وأعضائها تجاه الإدارة الجديدة، والتي تودد الغنوشي لها

١- حوار الرئيس التونسي "السبسي" مع قناة العربية، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦.

بتسارعه لتهنتها قبل الرئاسة التونسية والأحزاب السياسية الأخرى، مؤكداً على ضرورة رعاية المصالح المشتركة بين البلدين، مشيراً أن المؤسسات الأمريكية هي المعنية بضبط القضايا الاستراتيجية كالعلاقة بين الدول.

وقد سعى السفير الأمريكي لدى تونس "دانيال روبنشتاين" إلي تهدئة مخاوف الأوساط التونسية من احتمالات حدوث تغيير عميق في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تونس، حيث ذكر أن بلاده ستواصل دعم حلفائها التونسيين، وأن سياسة بلاده لا تتغير لأنها "غير متحيزة"، فضلاً عن وجود اجماع في الولايات المتحدة الأمريكية على جدوى متابعة العلاقات مع تونس وتعزيز التعاون الثنائي في مجالات رئيسية هي الأمن والدفاع، الحوكمة، والاقتصاد^١.

وفي الوقت الذي دعي فيه البعض إلي التريث وعدم استباق الأحداث لوضع تنبؤات بمستقبل التوجهات الاستراتيجية الأمريكية تجاه تونس، إلا أنه من المتوقع أن يكون دعم تونس أحد القضايا التي ستظهر فيها إدارة ترامب تراجعاً مقارنةً بإدارة أوباما، بمعنى ألا تحظى تونس بنفس الاهتمام الذي تمتعت به خلال ادارة أوباما، حيث ستتركز النظرة الأمريكية تجاه تونس في إطار أكثر شمولية للشؤون الدولية ومن منظور الأهمية الجيوسياسية، رغم أن خبراء أوضحوا أن التحديات التي تواجه الإدارة الجديدة لن تشهد تحولاً نوعياً في طبيعتها حيث ستتواصل تحديات انتشار الإرهاب وتحديات أدوار روسيا والصين وكوريا الشمالية^٢، وجدير بالذكر، أن أهمية العلاقات التونسية الأمريكية تنبع من حيوية الموقع الجيو-سياسي التونسي في المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث تقارنها الجغرافي

^١ - مجلة ليدرز، العدد ١٢، ديسمبر ٢٠١٦، ص ٧.

^٢ - مجلة ليدرز، العدد ١٢، ديسمبر ٢٠١٦، ص ٩-١٠.

مع ليبيا ورعايتها لقاءات للحوار الليبي، فضلاً عن كونها أحد أهم دول الجوار المتوسطي الأوروبي وتمثل ضرورة الاستقرار السياسي والأمني في تونس أولوية غربية عامة.

وعلى صعيد العلاقات العسكرية، يتوقع أن تتسلم تونس طائرات متطورة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام ٢٠١٧، ستساهم بشكل أفضل في تطوير علاقة البلدين في مجال مكافحة التهديدات الإرهابية على الحدود التونسية، وقد ذكر السفير الأمريكي بتونس أنه يتربص وصول معدات عسكرية أمريكية مهمة لتونس قريباً ومنها طائرات مروحية.

وعلى صعيد دعم الديمقراطية والنمو الاقتصادي لتونس، يمكن استكشاف مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين أولاً من النتائج المختلفة لمؤتمر الاستثمار الدولي بتونس (٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠١٦)، مع احتمالات بقاء مجموعة من الملفات العالقة خلال إدارة ترامب على رأسها المفاوضات اللازمة لتطوير الاتفاقية الاطارية للتجارة والاستثمار (TIFA)، حيث تتطلع تونس الى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير القدرات التنافسية التونسية خاصة في قطاع المنسوجات، وتسهيل اجراءات التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وثانياً المساعدات التي ستخصصها مؤسسة تحدي الألفية - الأمريكية المستقلة - على مدار السنوات الست القادمة لصالح لتشجيع النمو الاقتصادي والحد من الفقر في تونس، ثالثاً مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لمكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية التي من المقرر أن تقدم تمويلات جديدة لمؤسسات وأفراد خلال العام ٢٠١٧ بتونس، في مجالين محددين هما:

أ. تشجيع القطاع الخاص لمواجهة التحديات القانونية والمالية، التدريب التقني والمهني للباحثين عن عمل خاصة الشباب والنساء بالمناطق المهمشة، ويشمل ذلك تعليمهم اللغة الإنجليزية.

ب. تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التونسي على نشر ثقافة الانتخاب ومراقبة الانتخابات وتقديم المساعدة التقنية للمرشحين المحتملين في الانتخابات المحلية القادمة.

- وفي الختام، يمكن القول أن سياسة "ترامب" تجاه المنطقة عامةً ستظل قابلة للمراجعة المستمرة، والأرجح ألا تشهد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تونس تغييراً نوعياً خلال فترة حكم ترامب، خاصة على صعيد علاقات التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي، لأنه سيكون لها نصيب أكبر مقارنة بالدعم الاقتصادي والسياسي بسبب تحديات الأزمة الليبية الأمر الذي يستلزم توسيع تعاونها مع تونس.

التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي للتعامل مع الإدارة الامريكية الجديدة

د. طارق فهمي

رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية
بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي للتعامل مع الإدارة الامريكية الجديدة "

د. طارق فهمي *

جاءت أغلب ردود الفعل الإسرائيلية -ردا على فوز الرئيس الامريكي دونالد ترامب - ايجابية وتصب في اتجاه ضرورة تحقيق المصالح الإسرائيلية المؤجلة والمعطلة واستغلال صعود الادارة الجمهورية للحكم، حيث تركزت الرؤي والتصورات على استثمار فترة حكم ترامب لتنفيذ المخططات الإسرائيلية متعددة المجالات.

أولا: التحرك الإسرائيلي: المهام والاولويات

١- الواضح أن احزاب اليمين الإسرائيلي واستغلالا للمشهد الراهن ستعمل على البدء في تنفيذ المشروعات الخاصة بالاستيطان ، خاصة وأن أغلب هذه المشروعات كان قد تم تجميدها خلال العامين الاخرين ،ومن ثم سيكون الأولوية لبناء ٧١٠٠ وحدة سكنية في القدس وتطوير مستوطنة (ايه وان) ،وهي الموجودة بين القدس واريحا والتي تضم وفق المخطط ٣٠٠٠ وحدة سكنية وعشرة فنادق ومنطقة صناعية.

٢- العمل على تحقيق أغلبية سكانية في القدس الكبرى والتي تضم ١٠% من أراضي الضفة وذلك ضمن مخطط تهويد القدس ٢٠٢٠ والساعي لزيادة عدد اليهود ليصل إلي ٨٨% من سكان القدس وتخفيض نسبة السكان العرب الي ١٢%.

* رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

- ٣- التعجيل بإتمام أغلب مشروعات الاستيطان لمنع التواصل الجيوستراتيجي بين الاراضي الفلسطينية لمنع قيام دولة فلسطينية على الارض بهدف فصل الضفة عن وسطها وهو هدف سيتطلب ضم مستوطنة معاليه أدوميم الي إسرائيل.
- ٤- اقامة خط سكة حديد يربط القدس بالكتل الإستيطانية الكاملة وهو ما يعتبر مقدمة لضمها الي إسرائيل لان ربطها يعني واقعا انتهاء اي تواصل لها مع الضفة الغربية خاصة وأن إسرائيل أقامت ٣ كتل استيطانية تحيط بالقدس من الجنوب والشرق والغرب (غوش عتسيون تضم ١٤ مستوطنة ومعاليه ادوميم تضم ٨ مستوطنات وجعفات زئيف تضم ٥ مستوطنات) ومن ثم سينتهي واقعا الحديث عن تواصل لأي دولة فلسطينية حقيقية مستقبلية على الارض.
- ٥- ستتحرك الحكومة الإسرائيلية من منطلق الرئيس دونالد ترامب والقائم على تقليل فرص التدخل المباشر والعاجل في المنطقة وترك الجانبين لتسوية أوضاعهما، وبالتالي من المستبعد ان يقدم الرئيس ترامب علي تعيين مبعوث سلام أو يدعو لمؤتمر دولي أو يكلف الخارجية الامريكية ببدء جولات تفاوض علي غرار ما فعلت الإدارات السابقة.
- ٦- العمل على تنفيذ وعد الرئيس ترامب بنقل السفارة الامريكية من تل ابيب الي القدس والتأكيد على أن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وإن كانت التقديرات السياسية والاعلامية الإسرائيلية تري صعوبة إتمام ذلك على الاقل في ال ٦ أشهر المقبلة من حكم ترامب.

ثانيا : التوجهات الامريكية المقترحة

- أ- من مراجعة ما كتبه مستشاري الرئيس ترامب للشئون الإسرائيلية وهما (ديفيد فريدمان) (عين ترامب فريدمان البالغ من العمر ٥٧ عاماً مستشاراً في شؤون إسرائيل، وهو محامي الرئيس منذ فترة طويلة ومتخصص في قضايا الإفلاس وشريك في مكتب

كاسوويتزوجيسون جرينبلات (محام عقارات لترامب لمدة ١٩ عاماً) يهودي ودرس في اسرائيل، وخريج جامعة يشيفا في فرع الجامعة بالضفة الغربية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين وشارك خدمات الحراسة المسلحة هناك) عن آلية التعامل المستقبلي ازاء إسرائيل نشير إلى ما يلي:

- (١) ستحافظ الولايات المتحدة علي أمن إسرائيل كمبدأ عام.
 - (٢) أن إسرائيل في حاجة لحدود قابلة للدفاع عنها وهو ما سيتم العمل عليه.
 - (٣) ستعترف الولايات المتحدة بالقدس كعاصمة للدولة اليهودية.
 - (٤) طرح شروط محددة لقيام الدولة الفلسطينية ومن بينها عدم قيام السلطة بتقديم محفزات للإرهاب ووقف دعم الارهابيين في اشارة لتنظيمات المقاومة.
 - (٥) عدم فرض اتفاق على الجانبين، وأن عليهما معا التوصل لاتفاق مقنع.
- ب- تتخوف الحكومة الإسرائيلية ورئيس الوزراء نتانياهو من تصاعد مد اليمين الإسرائيلي الموازي لليمين الأمريكي الحالي، مما يمثل خطراً على استمرار الحكومة الإسرائيلية بائتلافها خاصة مع تتالي انتقادات نفتالي بينت وايليت شكيد وهما من قيادات الائتلاف الحاكم، وقد يمثل خطراً على مستقبل نتانياهو في أي تغير قادم في إسرائيل.

ثالثاً: مجالات التعاون المشتركة

شهدت العلاقات الاسرائيلية الامريكية تطورا مفصليا قبل رحيل الادارة الامريكية بتسلم إسرائيل طائرات الشبح من طراز "إف-٣٥" وفقا لاتفاق امريكي إسرائيلي شامل، ويعد وصول أول شحنة من الطائرات ال ٥٠ التي اشترتها إسرائيل والتي تصنعها شركة لوكهيد مارتن الأمريكية حدثا مهما كونها ترسخ

لإسرائيل الحفاظ الواضح على تفوقها العسكري في الشرق الأوسط ، وتشير وقائع امتلاك إسرائيل لهذا النوع من الطائرات الي جملة من المعطيات الاستراتيجية التي ستفرض نفسها علي النحو التالي:

أ- استمرارالجدال داخل الكونجرس الأمريكي والدول الحليفة للمشروع حيث يتم تمويل مشروع الـ ٣٥-أف من قبل الولايات المتحدة بجانب تمويل إضافي من الشركاء، حيث تعتبر بريطانيا الشريك الأول، في حيث شاركت دول أخرى في الإنتاج (إيطاليا وهولندا) بدرجة ثانية، كزنا أستراليا وكندا والدنمارك والنرويج وتركيا شراكة من الدرجة الثالثة، وإسرائيل وسنغافورة (شراكة أمنية).

ب- يكمن خطورة وتفوق الـ ٣٥ أف في انظمتها الالكترونية شديدة التطور وقدرتها العالية على إطلاق الذخائر الذكية شديدة الدقة ومن مسافات بعيدة مع وجود بصمة شبه شبكية وقدرات حرب الكترونية عالية التطور، وقد حشدت للمقاتلة أف -٣٥ أحدث ما توصلت اليه شركات الصناعات العسكرية من منظومات عرض مطورة ، وأجهزة مراقبة رادارية إلكترونية.

ج- تتميز هذه المقاتلات، بإمكانات اختراقية كبيرة، تمكنها من مواجهة المقاتلات الصينية والروسية المتطورة في المستقبل، ومن اختراق مناطق تعتبر فيها الدفاعات الجوية قوية. وتتميز بأجهزة الاستشعار المتعددة ، كذلك فإن طائرات -٣٥F مصممة لتكون بمثابة جهاز كمبيوتر طائر ، وبإمكان قائد الطائرة مشاهدة كافة الاهداف بفضل كاميرات موزعة على أنحاء الطائرة.

كما شمل الاتفاق المشترك تجهيز المقاتلات الجديدة بوسائل قتالية ومنظومات طيران من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية، كما نص الاتفاق على قيام خبراء أمريكيين بتقديم الدعم اللوجيستي لسلاح الجو الإسرائيلي في استيعاب الطائرات المقاتلة الجديدة وكذلك في التدريب والإرشاد الجوي ، وبمقتضى الاتفاق تسلمت إسرائيل النموذج "إيه" من طائرات "إف-٣٥" التقليدية للإقلاع والهبوط. بينما يقوم نموذج "بي"

بالإقلاع عبر مدرجات قصيرة والهبوط بشكل عمودي ونموذج "سي" لحاملات الطائرات وتميز الطائرات الشبح بقدرتها على مساعدة الطيارين في تجنب أنظمة الصواريخ المطورة.

ويعد برنامج طائرات أف - ٣٥ الأعلى في تاريخ البنتاجون، فهذه الطائرة ذات التكنولوجيا المعقدة، صاحبة خاصية الإقلاع والهبوط العمودي، كان مخطط لها أن تكون تكلفتها مقبولة، ويأتي هذا في مرحلة صعبة تشهد فيها الميزانيات العسكرية تراجعاً، ويحاول خلالها الجيش الأمريكي إطلاق برامج أخرى لاستبدال أعتدة متقدمة، وكان الهدف الرئيسي هو تصنيع طائرة مقاتلة قاذفة للقنابل بسعر مقبول، لكن الوضع الراهن يشير إلى منظومة باهظة للغاية فبعد أن كانت التوقعات تحدد حجم البرنامج بـ ٢٣٣ مليار دولار كتكلفة لـ ٢٨٥٢ طائرة، باتت وزارة الدفاع تعتمد على تصنيع ٢٤٤٣ طائرة بتكلفة ٣٩١,٢ مليار دولار (زيادة ٦٨%)، أي ما يوازي ١٦٠ مليون دولار للطائرة الواحدة.

ويمكن رصد أهم المزايا التي توفرها طائرات أف ٣٥ للقوات الإسرائيلية في المرحلة المقبلة على النحو

التالي:

أ- برغم كل ما يتردد علي مزايا ال أف ٣٥ إلا أن التكلفة العالية وبعض العيوب التقنية لم تحسم بعد ولن تجعل إسرائيل بعد امتلاكها هذا النوع من الطائرات متقدما بصورة كبيرة خاصة وان إسرائيل ستعمل علي الدخول في مفاوضات للمشاركة في تطوير وتحديث النظام الفاعل للطائرات خاصة وأنها ستملك عدد كبير منها وبالتالي ستعمل علي تطوير الاتفاق الراهن مع الولايات المتحدة ولن تقبل بنظام الشراء المباشر لتكلفته العالية علي الموازنة الإسرائيلية.

ب- أن إسرائيل ستوظف ملف الحصول علي هذه الطائرة للتأكيد علي انها قادرة علي استخدامها في مساح عمليات موجهه ضد اطراف إقليمية خاصة ايران اذ تستطيع هذه

الطائرات الوصول الي العمق الإيراني ولمسافات كبيرة وهو ما يعطي للقدرات الإسرائيلية تفوقا في هذا المجال .

ج- ان إسرائيل لديها تفوق نوعي فعلي قبل امتلاك ال اف ٣٥ -وفقا للتوازن الاستراتيجي الراهن في الشرق الأوسط - إضافة للتفوق النووي خاصة وأن الجيش الإسرائيلي تحول مؤخرا وخلال العامين الأخيرين لجيش ذكي محدود العدد يستخدم احدث أنواع التسليح التقني في العالم، وهو ما اكسبه وضعا استراتيجيا متقدما وفقا لتصنيف معاهد استكهولم وسيبري ورائد وال inss وان كل ما جري بعد امتلاك هذا النوع من الطائرات انه منح تفوقا مطلقا للجيش الإسرائيلي للعمل في الشرق الأوسط .

د- لن تمانع الولايات المتحدة في فتح الباب امام صفقات الجيل الرابع من الطائرات مع مختلف دول الخليج، ولكن الموافقة على إبرام الصفقات الخاصة بها سيظل معلقا نتيجة الضغوط الإسرائيلية طوال العامين الماضيين لكيلا تنتقل تكنولوجيا الجيل الرابع المتطورة إلى الخليج.

ومن ثم فان اسرائيل لن تتخلي عن مبدأها من الاتفاق النووي الغربي مع إيران، والاتجاه الواضح إسرائيل هو الاخذ بزمام الأمور في المنطقة بنفسها خاصة فيما يتعلق باحتواء الخطر الإيراني فضى عن استمرار الولايات المتحدة لمنح القوة في منطقة الشرق الأوسط لإسرائيل، وفي حالة تعاونها مع أي دول أخرى فإنها تتحكم في الاتفاقات بحيث تظل إسرائيل متفوقة، وهو ما يوجب على الجميع الاستفادة من دروس بعض دول المنطقة ، وتنوع مصادر التسليح لتخطي التفوق الإسرائيلي على دول الشرق الاوسط .

كما أن كل الدول التي ستستخدم طائرات -٣٥F ستمتلك أيضا طائرة مقاتلة تعتمد علي شبكة الكترونية مركزية أمريكية الصنع. وعلى هذا النحو، فإن مشروع طائرات -٣٥F لن يعزز فقط القدرات العسكرية

للدول التي تستخدم هذه الطائرات، ولكنه سيؤثر بشكل عميق على الثقافات العسكرية الاستراتيجية لهذه الدول في ظل توحيدها مع نظام أمريكي الصنع.

رابعاً: اتجاهات اسرائيلية متوقعة

وفقاً لتطور العلاقات الاسرائيلية الامريكية يمكن رصد الاتجاهات التالية:

الاتجاه الاول: الانتظار لحين دعوة الرئيس دونالد ترامب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانيا هو لبدء حوار استراتيجي وهو ما يمكن لإسرائيل خلاله طرح الرؤية الإسرائيلية الجديدة وعدم الدخول في قضايا فرعية وإن كان الامر يتطلب دراسة أهم الشخصيات السياسية المؤثرة والتي ستعمل بجوار الرئيس ترامب وأهم آرائها وتوجهاتها المعلنة.

الاتجاه الثاني: عدم التعجيل بالدخول في تصورات مشتركة والقيام بإجراءات انفرادية استباقية علي ارض الواقع وهو ما يمكن ان يفعل اجراءات الاستيطان والضم كأولوية اولي.

الاتجاه الثالث: عدم الانسياق ببناء على المشهد الحالي في اعادة طرح أو مناقشة فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية إلا بعد تكشف المواقف خاصة وان هناك تأكيدات بأن الرئيس ترامب لا يعتنق واقعيًا ايديولوجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي أو حتى أمن إسرائيل الا في السياقات العامة.

الاتجاه الرابع: عدم الدخول في مفاوضات حول زيادة الدعم العسكري والعمل على الحفاظ على المليارات الاربعة المقررة سلفاً وهو أمر هام لإسرائيل قبل الحديث عن أية مفاوضات لأي زيادة ستطالب بها إسرائيل فعلياً.

خامساً: سيناريوهات العلاقات

ستنطلق إسرائيل في رسم سياستها المحتملة ازاء التعامل مع الرئيس دونالد ترامب من عدة سيناريوهات:

الاول: بقاء الاوضاع على ما هي عليه لمدة ٦-١٢ شهرا من الادارة الامريكية الجديدة، وهو ما يدفعها لمزيد من الاجراءات الانفرادية الشاملة والمرحلية لفرض استراتيجيات الامر الواقع والعمل على تحييد الرئيس ترامب واقعبا وعدم الدخول في صدامات مبكرة من أي نوع.

الثاني: احتمالية التغيير المرحلي من خلال توافق أمريكي روسي قد يعيد صيغة مدريد أو الدعوة لمؤتمر دولي للسلام، وهو ما تري إسرائيل أنه سيناريو يجب احباطه في حال ظهور مؤشرات على التقارب ليس في الملف الفلسطيني، وانما أيضا الملف السوري وأمن الخليج وكذلك في الملف الايراني حال حدوث أي تغيير ازاء الاتفاق.

الثالث: اقدم الولايات المتحدة علي التنسيق مع إسرائيل وهو السيناريو المفضل في اجراء تعديلات جوهرية في الملف الفلسطيني يتطلب نقل السفارة والاعلان الرسمي بالتخلي عن فكرة حل الدولتين والقبول بخيار الضم للأراضي الفلسطينية.

أن اسرائيل ستتعامل وفقا لسيناريو واقعي وهو الذهاب لخيارات انفرادية وجس نبض الرئيس ترامب وادارته في ملفي المستوطنات والقدس، وغيرها من المخططات المؤجلة للتعرف علي حقيقة ما رده الرئيس ترامب عن أمن إسرائيل، وما سيقبل به واقعبا ومن غير المتصور ان يقدم الرئيس ترامب ويتدخل مباشرة لتقريب وجهات النظر بين الجانبين أو يدعو لاستئناف المفاوضات برعاية أمريكية، كما لن يتجه لتبني خيارات تنسيقية مع روسيا أو الرباعية الدولية في المدى المنظور، ولن تكون قضية الصراع العربي الإسرائيلي للرئيس ترامب قضية ذات طابع ملح للإدارة وأولوياتها خاصة وأن الاتجاهات الامريكية المستقبلية ستضع الشرق الاوسط في مرتبة متدنية علي حساب الاتجاهات الصاعدة في السياسة

الامريكية للاهتمام بمناطق أخرى وعلي رأسها المحيط والنطاق الباسيفيكي وبالتالي، فان الادارة الامريكية لن تبادر ولن تستبق ولن ترتب الاولويات، ولن تغير من توازنات المعادلة الراهنة إسرائيلية وفلسطينيا وإن كان ليس بمستبعد أن تقدم إسرائيل علي معاودة ضرب قطاع غزة.

الخلاصة

ستستثمر الحكومة الإسرائيلية وصول الرئيس دونالد ترامب لتنفيذ استراتيجيتها في ملفي الاستيطان والقدس اعتمادا علي رؤية ترامب بعدم ممارسة دور مباشر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أي مفاوضات محتملة بالإضافة للسعي لتفعيل رؤية الجمهوريين الجدد في التأكيد علي أمن إسرائيل والضغط لنقل السفارة الي القدس - وإن كان ذلك أمر غير متوقع ولم يستطع أي رئيس أمريكي سابق في تنفيذه -، وستعمل الحكومة الإسرائيلية علي اعداد جدول أعمال جديد لحوار استراتيجي شامل يقوم علي زيادة المساعدات المقررة لإسرائيل من إدارة أوباما والمقدرة ب٣٨ مليار دولار علي ١٠ سنوات مقبلة، وانتهاء خيار حل الدولتين علي الأرض مع اطلاق يد إسرائيل في تقرير مستقبل الأراضي المحتلة بأكملها سواء بالضم المباشر أو باستصدار قرارات الاستيعاب الرسمي ومن الواضح أن إسرائيل خلصت الي أن الاتجاهات الامريكية القادمة لن تضع الشرق الأوسط بكل ملفاته المفتوحة علي رأس أولوياتها وأن هناك أولوية أخرى لمناطق أكثر الحاحا للمصالح الاستراتيجية الامريكية.

التواجد المغربي في شرق أفريقيا.. الأهداف والتحديات

أ/ حسين علي

باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" التواجد المغربي في شرق أفريقيا.. الأهداف والتحديات "

حسين علي *

يكشف الاهتمام المغربي بالتواجد المكثف في دول شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي عن توجهات السياسة الخارجية للمغرب بتأكيد حضورها أفريقياً، وتقوية علاقاتها بدول القارة باعتبارها مجالاً حيويًا واستراتيجياً للسياسة الخارجية المغربية، فضلاً عن السعي لموازنة السياسة الجزائرية في أفريقيا، وفي هذا الإطار تتحرك المغرب عبر عدد من الأدوات والآليات (سياسية ودبلوماسية - اقتصادية - أمنية وعسكرية - دينية) من أجل تحقيق عدة أهداف يأتي على رأسها استعادة عضويتها في الاتحاد الأفريقي، وزيادة استثماراتها في عدد من القطاعات الحيوية بهذه الدول التي قام الملك "محمد السادس" بزيارتها (رواندا - تنزانيا - إثيوبيا) حيث تتمتع بمؤهلات توفرها اقتصادياتها الناشئة، بما يسهم في تقوية الانفتاح الاقتصادي للمغرب على الدول الأفريقية وتعظيم مكاسبها الاقتصادية، ومن ناحية أخرى الحصول على دعم الدول الأفريقية للمغرب بشأن قضية الصحراء الغربية، وفي نفس الوقت دعم استراتيجية المغرب الساعية لتأسيس علاقات قوية جنوب - جنوب.

تكثيف الزيارات

قام العاهل المغربي الملك "محمد السادس" بزيارة إلى ثلاث دول في شرق أفريقيا هي "رواندا" و"تنزانيا" و"إثيوبيا" بدأها في شهر أكتوبر ٢٠١٦، وتعد هذه الزيارة هي الأولى من نوعها منذ تنصيبه ملكاً عام ١٩٩٩، وبدا الاهتمام المغربي بتعزيز علاقاتها بهذه الدول من خلال الوفد الذي كان مرافقاً للعاهل المغربي حيث ضم وفداً رسمياً (مستشارين ملكيين - وزراء - عدد من الشخصيات المدنية والعسكرية - عدد من

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

المستثمرين المغاربة) الأمر الذي يعكس التوجه المغربي الجديد بشأن تعزيز تواجدها في القارة الأفريقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية.

فسياسياً، تسعى المغرب للحصول على تأييد الدول الأفريقية لرغبتها في استعادة عضويتها بالاتحاد الأفريقي الذي غادرته المغرب عام ١٩٨٤، حيث قدمت المغرب طلباً رسمياً بهذا الخصوص خلال انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة التي استضافتها العاصمة الرواندية "كيغالي" في يوليو الماضي. واقتصادياً، تهدف المغرب للعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول القارة حيث تستثمر شركات مغربية كبرى من بينها بنوك وشركات تأمين بقوة في الدول الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى في اطار استراتيجية التعاون جنوب - جنوب.^١

وتعمل مؤسسة "محمد السادس للتنمية المستدامة" التي تأسست بمبادرة من الملك محمد السادس سنة ٢٠٠٨ وهي منظمة غير ربحية تتمثل مهمتها الرئيسية في التنمية البشرية والاجتماعية بالقارة الإفريقية وتدعم عدة مبادرات بسبع دول (السنغال - مالي - غينيا كوناكري - غينيا بيساو - كوت ديفوار - الجابون - مدغشقر)، تعمل من أجل النهوض بعدة قطاعات هي الصحة والتربية والتنمية السوسيو- اقتصادية وإعداد برامج لمحاربة الفقر في هذه الدول، وقد شهدت هذه الزيارة تقديم مؤسسة "محمد السادس للتنمية" منحة مالية قدرها مليون يورو لتمويل مشروعين في الصحة والتعليم برواندا.

^١ المغرب يوسع منافذه في إفريقيا بأكبر مصنع للأسمدة في إثيوبيا، موقع ميدل إيست أونلاين، ١٩ نوفمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<http://www.middle-east-online.com/?id=236695>

أدوات الحضور المغربي في أفريقيا

تعتمد السياسة الخارجية للمغرب على أربعة أدوات رئيسية لتعزيز تواجدتها وحضورها في الدول الأفريقية بشكل عام وفي منطقة شرق أفريقيا بشكل خاص، وذلك كما يلي:

أ- العلاقات الدبلوماسية والسياسية: وتظهر بوضوح في النشاط الدبلوماسي المغربي في الدفاع عن القضايا الإفريقية في المؤسسات الدولية ومن أبرز تلك الحالات أزمة شمال مالي عام ٢٠١٣، عندما استضافت اجتماع شاركت فيه مع كل من فرنسا وليبيا ومالي لإنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود وفقاً لإعلان الرباط الذي تم الاتفاق عليه وقتها بين هذه الدول.^١

ب- الآليات الاقتصادية: وتكمن في الإستثمارات المغربية داخل الدول الأفريقية في عدد من القطاعات الحيوية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والاقتصادي لهذه الدول، وإلغاء ديونه المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نمواً، وكذلك إعفاء منتجاتها الواردة إلى المغرب من الرسوم الجمركية.

كما تم تشجيع الاستثمار العمومي والخاص وتعزيز التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي مع بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومجموعاتها الاقتصادية^٢، حيث أصبحت هذه المنطقة

^١ فيش سكتيفيل، تحرك المغرب في مالي، موقع معهد واشنطن، ١٤ يناير ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali>

^٢ رضوان الوهابي، التوجهات الجديدة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية، موقع جديد برس، ١٢ مايو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

<http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84/>

منطقة جذب كبيرة للمستثمرين المغاربة ووجهة استقطاب مهمة للدعم المالي والاقتصادي المغربي.

ج- الآليات الأمنية والعسكرية: حيث تشارك المغرب في قوات حفظ السلام والمراقبين التابعين

للأمم المتحدة لدعم استقرار بعض الدول الأفريقية مثل دولة "كوت ديفوار" عام ٢٠٠٤.

د- الروابط الدينية والروحية: وذلك من خلال إقامة "قنوات روحية" تستند للارتباط المذهبي

المشترك "المذهب المالكي" وما يعرف بـ "الزوايا الصوفية" وخاصة "الزاوية التيجانية" مع كثير من

دول إفريقيا جنوب الصحراء^١. وبناءً على ذلك لعبت المغرب دور الوسيط الديني الإقليمي وهو

الدور الذي لم تتمكن الجزائر من القيام به، وهو ما اعتمدت عليه المغرب في لعب دور مرحب

في مالي نظراً لما كانت تتمتع به مدينتي "فاس" و"تمبكتو" في السابق من قوة دينية حيث كانتا

مركزين رئيسيين في العالم الإسلامي الغربي للفقهاء والتعليم المالكي.

كما برز دور مؤسسة "إمارة المؤمنين"^٢ التي تستمد مشروعيتها من النص الدستوري في توجيه

السياسة الخارجية من خلال التوظيف المكثف لرمزيتها الدينية والروحية في توثيق العلاقات

المغربية بالبلدان ذات الأغلبية المسلمة بإفريقيا سواء تعلق الأمر بدول الساحل وإفريقيا الغربية

التي تربطها بالمغرب علاقات تاريخية عريقة وتقاليد وعادات مشتركة أو غيرها من الدول التي

تأثرت بالمووروث الديني والروحي المغربي بفعل رحلات الدعاة والمتصوفة والعلماء المغاربة.

هـ- آليات اجتماعية وثقافية: حيث عملت المغرب على أن تكون وجهة الأفارقة عبر تجديد وتعزيز

نفوذها الديني بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء^٣، وهو ما اتضح بشكل كبير من خلال:

^١ بدر الدين الخمالي، البعد الديني في الدبلوماسية الإفريقية.. مؤسسة إمارة المؤمنين نموذجاً، موقع إسلام مغربي، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

<http://www.islammaghribi.com/>

^٢ المرجع السابق.

^٣ رضوان الوهابي، التوجهات الجديدة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية، مرجع سابق.

- (١) الزيارات الملكية المتعددة لإفريقيا.
- (٢) مبادرة تكوين الأئمة الماليين بالمغرب.
- (٣) مقاعد الدراسة المخصصة للطلبة الأفارقة من منطقة جنوب الصحراء بالجامعات المغربية التي شهدت نمواً مطرداً حيث تضاعف عددها ثلاث مرات بالجامعات المغربية.
- (٤) أصبحت المغرب قبلة للمهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء الراغبين في العبور إلى أوروبا الذين أصبح العديد منهم يستقر بالمغرب، وهو ما اضطر الحكومة المغربية إلى إرساء سياسة جديدة للهجرة.

أبعاد التواجد المغربي في شرق أفريقيا

تسعى السياسة الخارجية للمغرب لإثبات الحضور المغربي في منطقة شرق أفريقيا وبما يعزز دور المغرب في القارة الأفريقية بشكل عام وفي تلك المنطقة بشكل خاص، وفي هذا الإطار يأتي اهتمام الملك "محمد السادس" بزيارة دول هذه المنطقة خلال الفترة الأخيرة في إطار الإستراتيجية المغربية الخاصة بتعزيز علاقاتها بدول القارة الأفريقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية.

حيث تعتمد المغرب على دبلوماسية برجماتية تعمل على تحقيق مصالحها الاستراتيجية مع دول القارة الأفريقية، فقد جاءت الزيارة الأخيرة للملك "محمد السادس" لدول شرق أفريقيا بعد أن تقدم المغرب بطلب رسمي أثناء انعقاد مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأخير برواندا في يوليو الماضي، وذلك من أجل العودة إلى الاتحاد الأفريقي منذ انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر ١٩٨٤ احتجاجاً على قبول المنظمة عضوية "الجمهورية الصحراوية" التي شكلتها "جبهة تحرير الساقية الحمراء" و"وادي الذهب" (بوليساريو).^١

^١ عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي... مناورة دبلوماسية مغربية في سلسلة النزاع الإقليمي حول الصحراء الغربية، متاح على الرابط التالي:

ويمكن تفسير الإهتمام المغربي بدول شرق أفريقيا ومن بينها أثيوبيا في اطار سعي المغرب لتحقيق عدة أهداف، وذلك على النحو التالي:

أ- الحصول على الدعم الأفريقي لموقف المغرب بشأن قضية الصحراء الغربية، وخاصة بعدما وصفت الأمم المتحدة "الصحراء الغربية" بأنها منطقة محتلة من المغرب، الأمر الذي أدى لإثارة أزمة بين المغرب والأمم المتحدة حيث قامت الحكومة المغربية بتقليل أفراد بعثة حفظ السلام ثم طردها والترتيب لإجراء الاستفتاء "المينورسوط" في الصحراء الغربية،^١ كما تصاعدت المواجهات بين المغرب وجبهة البوليساريو على الحدود المغربية بما يؤدي لصعوبة عقد جولة مفاوضات جديدة برعاية أممية بشأن هذه القضية.

ب- تمثل هذه الزيارة فرصة أمام المغرب لتنويع الشراكات وتعزيز موقع المغرب على المستوى الإقليمي والدولي من خلال خلق نموذج للتعاون "جنوب - جنوب" فعال ومتضامن ومتعدد الأبعاد^٢، وهو ما يحقق للمغرب مسعاه بالانفتاح الاقتصادي بشكل أكبر على المنطقة، وتعزيز موقعه كأول مستثمر إفريقي في غرب إفريقيا والثاني في القارة، حيث تعمل مؤسسة "محمد السادس للتنمية المستدامة" بتقديم منحة مالية قدرها مليون يورو لتمويل مشروعين في الصحة والتعليم برواندا.

www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/07/morocco-join-african-union-western-sahara-dispute-egypt.html#ixzz4TYqN8oV1

المغرب يقرر تقليص أفراد بعثة المينورسو لتنظيم الاستفتاء في الصحراء ويتهم بان كي مون بإهانة الشعب المغربي، موقع رأي اليوم، ١٦ مارس ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<http://www.raialyoum.com/?p=407252>

العاهل المغربي يبدأ من رواندا تمهيدا لإجتياح شرق أفريقيا السمراء موقع الجزائر تايمز، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<http://www.algeriatimes.net/algerianews36046.html>

ج- تعزيز العلاقات الاقتصادية. حيث عكست الزيارة رؤية الدبلوماسية المغربية التي تقوم على توظيف ورقة المصالح الاقتصادية بهدف تعزيز الاستثمارات المغربية بدول شرق أفريقيا، فقد تم الإعلان عن قيام "المجمع الشريف للفوسفات" المغربي (وهو أكبر مصدر للفوسفات في العالم، حيث يستهدف المجمع زيادة إنتاجه من الأسمدة إلى ١٢ مليون طن بحلول ٢٠١٧ مقارنة بـ ٧ مليون طن عام ٢٠١٤) ببناء وحدة خلط في رواندا لإنتاج الأسمدة المناسبة لأنواع التربة المحلية، كما تم توقيع ١٩ اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري المشترك بين الرباط وكيجالي^١.

د- سعي دول شرق أفريقيا كذلك للإستفادة من الاستثمارات المغربية في عدة مجالات تخدم وتعزز اقتصادياتها، وذلك كما يلي:

- (١) تم توقيع ١٩ اتفاقية للتعاون في مجالات متعددة مع رواندا.
- (٢) اتفقت المغرب مع تنزانيا على ٢٢ اتفاقية تعاون مشترك^٢ في مجالات اقتصادية وتكنولوجية وصحية بما يساهم في تحول وتحديث الاقتصاد التنزاني.
- (٣) سعي أثيوبيا لرفع نموها الاقتصادي عبر توطيد علاقاتها بدول القارة، فمع توقعات استقبالها استثمارات مغربية قامت أديس أبابا بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع دولة السودان في مجالات الطرق والنقل والسكك الحديدية والموانئ والزراعة والصناعة والتجارة.

^١المجمع الشريف للفوسفات المغربي بنوي بناء وحدة لإنتاج الأسمدة في رواندا، موقع رويترز، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN12K2CZ>

^٢ توقيع ٢٢ اتفاقية تعاون بين المغرب وتنزانيا، موقع طنجة٧، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<http://www.tanja7.com/news-12091/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-22-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7>

وفي هذا الاطار فقد نجحت أثيوبيا في توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية مع المغرب لتعزيز

الاقتصاد الأثيوبي والمغربي في نفس الوقت وذلك على النحو التالي:

- إنشاء لجنة وزارية عليا مشتركة تجتمع بالتناوب في عاصمتي البلدين لتعزيز وحماية الاستثمار والتعاون بشأن تجنب الازدواج الضريبي والمنع من التهرب الضريبي.
- التعاون في المجال الزراعي وتعزيز التجارة والاقتصاد والتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والثقافة والنقل الجوي والمائي والتعاون في المجال السياحي إلى جانب التنسيق الدبلوماسي في المحافل الدولية.
- قيام المجمع الشريف للفوسفات المغربي بموجب الاتفاق الذي وقع بين الحكومة الاثيوبية والمجمع الشريف للفوسفات باستثمارات بحوالي ٢,٤ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ لإقامة مجمع لإنتاج الأسمدة الزراعية في مدينة ديري داوا شرق اثيوبيا،^١ على أن يتم تمويل ٦٠% من التكلفة من القروض المصرفية ويقوم المجمع الشريف والحكومة الأثيوبية بتغطية النسبة المتبقية ٤٠% من حجم التمويل، وذلك من أجل إنتاج ٢,٥ مليون طن في السنة من الأسمدة بحلول عام ٢٠٢٢، وهو ما سيوفر الاكتفاء الذاتي لإثيوبيا من الأسمدة، مع إمكانية التصدير، ومن المتوقع استثمار مبلغ إضافي قدره ١,٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، للوصول إلى طاقة إجمالية قدرها ٣,٨ مليون طن في السنة من الأسمدة^٢ من أجل دعم تزايد الطلب المحلي.

^١ المغرب يوسع منافذه في إفريقيا بأكبر مصنع للأسمدة في اثيوبيا، مصدر سابق.

^٢ دلالات زيارة الملك محمد السادس الى إثيوبيا وأفاقها في توطيد الشراكة مع منطقة القرن الإفريقي، موقع جرسيف سيتي ، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<http://guercifcity.net/44924.html>

- منحت الحكومة الأثيوبية وفد المستثمرين المغاربة (٤٠ رجل أعمال مغربي) أرضاً لإقامة منطقة صناعية.
- توفر أثيوبيا العديد من الفرص أمام الإستثمارات المغربية في مجالات متعددة من أهمها الصناعات التحويلية الخفيفة (الجلود ومنتجاتها - المنسوجات والملابس - المعادن والهندسة - اللحوم ومنتجات الألبان) وكذلك الاستثمار في قطاع الطاقة، حيث تعد أثيوبيا سوقاً اقتصادية واحدة بالنسبة للمغرب حيث يصل معدل النمو الاقتصادي في أثيوبيا حوالي ٩%^١ وبالتالي فإنها تمثل منطقة توسع اقتصادي جديدة للمغرب.

سياسة تعظيم المكاسب

يتضح جلياً أن المغرب تمتلك سياسة خارجية وفقاً لاستراتيجية تمت صياغتها بعناية من أجل تعزيز التواجد السياسي والاقتصادي للمغرب في دول القارة الأفريقية بشكل عام ومنطقة شرق أفريقي والقرن الأفريقي بشكل خاص، حيث تعزز تواجد المغرب ضمن دينامية التعاون جنوب- جنوب وموقع المغرب كدولة من الدول الرائدة في مجال عمليات حفظ السلام وتسوية النزاعات في إفريقيا، كما عزز ذلك الحضور اهتمام المغرب بعمليات مكافحة الإرهاب في منطقة شرق أفريقيا.

ولعل زيارة الملك "محمد السادس" الأخيرة لدول شرق أفريقيا تؤكد أهمية القارة الأفريقية في استراتيجية المغرب لتعزيز نفوذه الجهوي، كما تمثل هذه الزيارة محاولة لتأييد رغبة الرباط بالعودة للاتحاد الأفريقي، وهو ما يدعم استراتيجيات الرباط المحورية في اتجاه عمقها الإفريقي تنموياً وروحياً وأمنياً، وخاصة مع تنامي التنظيمات الإرهابية بالدول الأفريقية.

١ دلالات زيارة الملك محمد السادس الى إثيوبيا وأفاقها، مرجع سابق.

ومن الواضح أن السياسة الخارجية للمغرب في هذا الشأن سوف تؤدي إلى تعظيم المكاسب الدبلوماسية التي حققها المغرب خلال الفترة الماضية من خلال حضوره المهم في كل مجريات الأزمة السياسية بمالي، إضافة إلى نشاط الدبلوماسية المغربية الكبير في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو) وتجمع دول الساحل والصحراء.

وتشير هذه الزيارة كذلك، إلى أن الأهمية الاقتصادية لدول القارة الأفريقية بالنسبة للمغرب من جهة، حيث تسعى لتحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية المتبادلة فهذه الدول ستستفيد - بلاشك- من حجم الاستثمارات المغربية الموجهة لها بما يساعد هذه الدول على مواجهة ما تعاني منه من مشكلات اقتصادية مثل الفقر والبطالة.

ومع ذلك، ستبقى العلاقات المغربية الأفريقية رهناً لبعض المتغيرات وخاصة النزاع حول الصحراء الغربية التي أثرت سلباً على تواجد المغرب داخل الاتحاد الأفريقي وإن كانت عودة المغرب للاتحاد الأفريقي من شأنها الحفاظ على التواجد المغربي بالقارة الأفريقية من ناحية واستفادة دول القارة من هذا التواجد سياسياً واقتصادياً من ناحية أخرى.